909.239
13/21

وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
جـامعـــة 8 مـــاي1945
ـ قالمـــة ـ

كليـة العلـــوم الإنسانيـــة و الاجتماعيـــة
قسـم: التاريـخ و الآثـار
التخصـص: التاريـــخ العـام

مذكـرة مقدمـة لنيـل شهـادة الماستـر فـي التاريـخ العام
بعنـــوان:

المذاهب السنية في المغرب الإسلامي
ما بين القرنين 2 هـ - 5 هـ/ 8 م - 11 م

من إعداد الطالبة :
• ماجدة بن حميدة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
مسعـود خالـــدي

لجنـــة المناقشـــة:

الأستـــاذ	الرتبـــة	الصفـــة	الجامعـــة
كمال بن مارس	دكتور أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة08ماي1945
مسعود خالدي	أستاذ محاضر ب	مشرفاً ومقرراً	جامعة08ماي1945
عبد الخليل قريان	أستاذ مساعد أ	عضواً مناقشا	جامعة08ماي1945

السنـــة الجامعيـــة: 1433 هـ/ 1434 هـ
2012 م/ 2013 م

خطـــة البحـــث

مقدمة

الفصل الأول : المذهب المالكي في بلاد المغرب الإسلامي

المبحث الأول: التعريف بالمذهب المالكي و أماكن انتشاره

المبحث الثاني: التعريف بالإمام مالك بن انس – ض-

المبحث الثالث : عوامل انتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب

المبحث الرابع : فقهاء المذهب المالكي ببلاد المغرب

المبحث الخامس: المذهب المالكي في عهد الدولة الأغلبية و صراعهم مع الحنفية

المبحث السادس: المالكية في عهد الدولة الفاطمية

الفصل الثاني: المذهب الشافعي في بلاد المغرب الإسلامي

المبحث الأول: التعريف بالمذهب الشافعي

المبحث الثاني: أطوار المذهب الشافعي

المبحث الثالث: أماكن انتشار المذهب الشافعي

المبحث الرابع: أسس المذهب الشافعي

المبحث الخامس: الإمام الشافعي نسبه و مولده

المبحث السادس: رحلات الشافعي و دعوته لمذهبه و أهم تصانيفه

المبحث السابع: انتشار المذهب الشافعي بالمغرب و موقف المذاهب الأخرى منه

الفصل الثالث: المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي

المبحث الأول: التعريف بالمذهب الحنفي

المبحث الثاني: التعريف بالغمام أبو حنيفة و أهم رجاله

المبحث الثالث: انتشار المذهب الحنفي في بلاد المغرب عهد الاغالبة

المبحث الرابع: عوامل انتشار المذهب الحنفي في المغرب

المبحث الخامس: دعاة المذهب الحنفي في إفريقية

المبحث السادس: الصراع الحنفي و المالكي

المبحث السابع: أسباب زوال المذهب الحنفي بعد الدولة الأغلبية

خاتمة

فهرس الموضوعات

مقدمة

مقدمة

إن التحولات التي شهدها القرن الثاني الهجري من إرساء لأسس حضارية إنسانية جديدة و بناء دولة إسلامية عالمية أساسها شريعة الإسلام في فترة كانت فيها شعوب هذه الدولة يفتقدون إلى الأخذ من الحضارات السابقة خاصة في الجانب العلمي و الفكري و في وقت كانت فيه معارضة الخوارج و الشيعة للحكم الأموي و العباسي تأخذ في تطوير حركاتها السياسية و الدينية و في ظل الصراعات و النزاعات القبلية و الدينية و السياسية كان لابد من وضع ضوابط و تشريعات تستجيب لمتطلبات الوضع الجديد في مجال المعاملات للتوجيه و التنظيم فكانت الاستجابة سريعة خصوصا من طرف الفقهاء الذين كرسوا جهودهم في استنباط الأحكام و القوانين الفقهية و الضوابط الاجتماعية إعتمادا على الكتاب و السنة و الإجماع و القياس كذلك كان لتشدد البعض منهم و توسع البعض الأخر في هذا المجال بروز اختلافات شتى و قد عبرت عن هذه الاختلافات المدارس و المذاهب الفقهية التي نشأت و ظهرت في النصف الأول من القرن الثاني الهجري خصوصا في العراق و الشام و التي لم تكن جميعها على درجة واحدة من الوضوح و القوة و الانتشار فاضمحل بعضها في فترة قصيرة كمذهب سفيان الثوري و نمو بعضها الاخر كالمذهب المالكي و الحنفي التي تعود جذور نشأتها إلى بداية حركة التشريع الإسلامي التي قام بها الصحابة رضوان الله تعالى عنهم خلال العصر الراشدي بعد توسع حركة الفتوح الإسلامية فتفرق الصحابة في مختلف الأقطار و اختلافهم في إصدار الأحكام برزت مدرستان فقهيتان مدرسة العراق التي طغى عليها الرأي أو القياس و التي كان من أعلامها أبو حنيفة و مدرسة الحجاز التي طغى عليها النص أو الأثر و التي كان من أعلامها مالك بن انس رضي الله عنه.

و انطلاقا مما سبق نطرح مجموعة من التساؤلات حول هذا الموضوع:

- من هم مؤسسوا هذه المذاهب؟ و ما هي المميزات التي تميز بها كل مذهب؟ كيف كان انتشارهم في بلاد المغرب؟ و ما هو الدور الذي لعبه فقهاء هذه المذاهب في تدعيم و ترسيخ مبادئ كل مذهب؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي كانت بين هذه المذاهب؟ هل علاقة صراع أم توافق؟

و للإجابة على هذه التساؤلات قسمت بحثي إلى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة.

تناولت في المقدمة الظروف التي نشأت فيها المذاهب السنية مع تعريف وجيز لها.

أما الفصل الأول فقد كان بعنوان المذهب المالكي ببلاد المغرب اندرجت تحته ستة مباحث جاء فيها التعريف بالمذهب المالكي و بمؤسسه و عوامل انتشاره في المغرب و فقهاءه و علاقته بالمذهب الحنفي و الشيعي و التي كانت علاقة صراع.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه المذهب الشافعي في بلاد المغرب اندرج تحته سبعة مباحث تطرقت فيها إلى التعريف بهذا المذهب و بإمامه و ذكر أهم رحلاته و تصانيفه و كيفية دعوته لمذهبه و أخيرا كيفية انتشاره في بلاد المغرب عن طريق علمائه و موقف المذاهب الأخرى منه.

بينما جاء الفصل الثالث و الأخير بعنوان المذهب الحنفي في بلاد المغرب جاء فيه سبعة مباحث أيضا تناولت فيها التعريف بالمذهب الحنفي و بمؤسسه ثم تطرقت إلى انتشاره في عهد الأغالبة و أسباب انتشاره إلى جانب ذكر دعاته الذين ساعدوا على إدخاله بلاد المغرب ثم علاقته بالمذهب المالكي التي كانت علاقة صراع و أخيرا ذكرت أسباب زوال هذا المذهب بعد زوال و سقوط الدولة الأغلبية مباشرة.

أما فيما يخص الخاتمة فلقد كانت على شكل نتائج خرجت بها و استخلصتها من البحث و التي كانت تتعلق بكل فصل.

و قد أنجزت هذا البحث اعتمادا على مجموعة من المصادر و المراجع بالنسبة للمصادر و اعتمدت على كتاب المقدمة لإبن خلدون التي أخذت منه عوامل انتشار المذهب المالكي في المغرب إلى جانب كتاب طبقات علماء إفريقية و تونس لأبي تميم القيرواني الذي استفدت منه في معرفة الصراع الذي كان دائرا بين المالكية و الحنفية و الشيعة، كذلك اعتمدت على كتاب ديوان الإمام الشافعي لإدريس الشافعي نفسه الذي تحدث فيه عن حياته و رحلاته و أهم أشعاره إلى جانب كتاب الضيمري أخبار أبي حنيفة و أصحابه الذي تطرق إلى التعريف بابي حنيفة و أصحابه.

أما المراجع فقد اعتمدت على موسى لقبال في كتابيه تاريخ المغرب الإسلامي و دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية و التي استفدت منها في معرفة الصراع الذي كان يدور بين المالكية و الشيعة و ما الأضرار التي لحقت بأتباع المالكيين من طرف الفاطميين إلى جانب كتاب علي محمد جمعة المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية حيث تكلم عن المذاهب السنية الثلاثة بدءا بنشأتها و التعريف بمؤسسيها و أهم مبادئها و أسسها و أماكن انتشارها إلى جانب كتابي محمد أبو زهرة مالك حياته و عصره و آراؤه الفقهية و أبو حنيفة حياته و عصره و آراؤه الفقهية حيث تطرق إلى حياة كلا هذين الإمامين و عنوان الكتابين دليل على ذلك و غيرها من المصادر و المراجع التي اعتمدت عليها لإتمام هذا البحث.

أما الصعوبات التي واجهتني فتمثلت في صعوبة الحصول على الكتب من المكتبات إلى جانب صعوبة تنسيق الأفكار و المعلومات و ترتيبها لتظهر في قالب منظم يسهل قراءته و فهمه.

الفصل الأول

المبحث الأول:

مصطلح المذهب المالكي :المذهب في اصطلاح الفقهاء: "حقيقة عرفية فيما ذهب إليه إمام الأئمة من الأحكام الاجتهادية" ، وبهذا التعريف يكون مذهب مالك :" ما ذهب إليه الإمام من الأحكام معتمدة كانت أولا " ، وبتعبير أوضح :" ما اختص به من الأحكام الشرعية الفرعية الاجتهادية ، وما اختص به من أسباب الأحكام والشروط ، الموانع والحجاج المثبتة لها"، وهذا التفسير بضيق دائرة الأقوال والآراء الفقهية التي تندرج تحت مظلة المذهب ، إذ تخرج به الآراء الفقهية المعزوة إلى تلاميذ مالك ،ومن جاء بعدهم من أئمة المذهب ،ومن ثم فقد حرر المؤرخون من العلماء تعريف المذهب بان المراد بمذهبه : ما قاله هو و أصحابه على طريقته ، ونسب إليه مذهبا لكنه يجري على قواعده واصله الذي بني عليه مذهبه ، وليس المراد ما ذهب إليه وحده دون غيره من اهل مذهبه ، فمن المسلم أن أصحاب مالك - ض- كابن القاسم وغيره قد قيدوا ما أطلق به، وخصصوا ما عمهم من الآثار[1].

نشأة وتأسيس المذهب المالكي: بالمدينة المنورة، مولد المدرسة المالكية، فيها نشأت ، وبين أحضانها ترعرعت ، والمجتمع المدني آنذاك كان اقرب المجتمعات الإسلامية إلى المجتمع النبوي ، وكان المجتمع العلمي فيها أكثر المجتمعات صفاءا ونقاءا، وبعيدا عن التأثيرات العقدية والنزاعات الخارجية الفاسدة ، والاتجاهات السياسية التي سادت إنحاء أخرى من المجتمع الإسلامي [2]

نشا المذهب بباكو رثة الأولى وظهر في طريقة مالك في الفتوى وبناء الإحكام من مصادرها وذلك حيث انفصل عن مجلس ربيعة بن عبد الرحمان[3]

وجلس إلى الناس وعمره آنذاك 17 سنة، وهكذا أخذ مجلسه يتسع ويعظم حتى صار بعض شيوخه يتعلمون منه بعض المسائل في الفقه، ويرجعون إليه في ما عسر من النوازل،

([1])-محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية ،سلسلة الدراسات الأصولية، دال البحوث الدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 23،22.

([2])-المرجع نفسه ، ص 39.

([3])- موسوعة الأديان في العالم المذاهب في الفقه الإسلامي (جميع حقوق النشر والطبع والاقتباس محفوظة في جميع أنحاء العالم)، الطبعة الأصلية 2000،ص 192.

ويروون عنه الحديث، كما حصل لزيد ابن اسلم، ويحيى ابن سعيد وغيرهما، وبلغ شانه الخلفاء من بين العباس، وكانت الدولة أنداك فتية في مهدها فجلس إليه أبو جعفر المنصور واقترح عليه تأليف كتاب يحمل الناس عليه، لما كان من اتجاه همة العلماء، الخلفاء، في ذلك الوقت إلى جمع ما عند أهل المدينة من العلم فألف الموطأ[1].

أماكن انتشار مذهب مالك: لقد انتشر المذهب المالكي في العديد من مناطق العالم الإسلامي

المالكية في مصر: وأول من قدم به إلى مصر-على ما في خطط المقريزي عبد الرحيم ابن خالد بن يزيد بن يحيى مولى-جمع ثم نشر، بها عبد الرحمان بن القاسم فاشتهر بها أكثر من مذهب أبي حنيفة لتوافر أصحاب مالك بها، ولم يكن مذهب أبي حنيفة يعرف بمصر،و كان المشهور من أصحاب مالك المصريين وهو أول من ادخل علم مالك في مصر و أول من قدم مصر بمسائل مالك: وعثمان بن الحكم، وعبد الرحيم بن خالد بن زيد

فالظاهر أنهما بعد أن أتما الأخذ عن الإمام عادا معا إلى مصر، ونشرا بها علمه، وفي خطط المقريزي أن هذا المذهب ما زال معمولا به، بمصر مع الشافعي، وتولى القضاء يذهب إليهما أو إلى مذهب أبي حنيفة إلى أن قدم القائد جوهر فمن حينئذ فشا بديار مصر مذهب الشيعة، وعمل به في القضاء، والفتوى، و أنكر ما خالفه، ثم عاد إلى الانتعاش إلى المذهب المالكي في الدولة الأيوبية ، وبنيت لفقهائه المدارس ثم عمل به في القضاء استقلالا لما احدث الظاهر بيبرس في الدولة التركية البحرية القضاة الأربعة، وصار قاضيه الثاني في المرتبة بعد الشافعي، وكان القضاء في الدولة الأيوبية

(1)- موسوعة الأديان في العالم ، المرجع السابق ، ص192.

للشافعية ولقاضيهم نواب من المذاهب الثلاثة[1].

و لم يزل منتشرا بمصر إلى الآن معادلا للشافعي و أكثر انتشارا له في الصعيد[2].

(المغرب الأدنى)

المالكية في تونس :وفي بلاد تونس خلي المذهب المالكي ثم أدخل أسد بن الفرات المذهب الحنفي أمدا و فشا بينهم زمنا حتى جاء المعز بن باديس فعمل أهلها و ما ولاها من بلاد المغرب على المذهب المالكي لما رآه من الخلاف بين أهل المذاهب المختلفة ، فقضى على ذلك الخلاف بعمل الأهلين في تونس ، و في بلاد المغرب على مذهب مالك و يظهر أنه ما اختاره حاسما للخلاف إلا أنه كان أكثر فشوا بين أهل تلك البلاد و هم له أميل و إليه يترعون و هو الغالب في هذه البلاد إلى اليوم[3].

المالكية في الأندلس: دخل المذهب المالكي إلى الأندلس و أهلها يومئذ على مذهب الأوزاعي ،ويعد زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون (204ه) هو الذي أدخل المذهب إلى هناك، ثم جاء يحيى بن يحيى ، و عيسى بن دينار، ومن في طبقتهم فأبانوا للناس علم مالك و فضله ، و كان قد أخذ به الأمير هشام بن عبد الرحمن بن معاوية الأموي، و صير القضاء و الفتيا عليه[4].

لقد لعب هشام دورا كبيرا في انتشار المذهب المالكي بالأندلس الذي أعجب به مالك لما ذكره له زياد بن عبد الرحمن من صفاته تمنى الإمام أن يزين الله موسم الحج بهذا الأمير العادل ، فبلغ ذلك هشام فقرب إليه كل من تمذهب بالمذهب المالكي ، و جعلهم خاصة ، هذا الإعجاب المتبادل بين الإمام و الأمير سهل دخول المذهب إلى الأندلس و الاستقرار فيها ، و لم يكن

---

(2)- أحمد تيمور باشا، نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة ، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد ، ط1 ، 2001، ص ص 20، 21.

(1)-أحمد تيمور باشا، المرجع السابق، ص21.

(3)-الإمام محمد أبو زهرة ، مالك حياته و عصره آراؤه الفقهية، دار الفكر العربي ، ط2، ص366.

(4)- موسوعة الأديانفي العالم ، صص215 ، 216

دخول المذهب إلى الأندلس في عهد هشام و لكنه سبق ذلك بكثير حين دخل إلى الأندلس في عهد الإمام مالك نفسه[1].

المالكية في المغرب الأقصى: تفيد الروايات أن المذهب المالكي دخل من الأندلس إلى المغرب أيام الأدارسة، و يروى أن الملك إدريس كان أول من تبنى المذهب المالكي من ملوك الأدارسة ، و دعا الناس للأخذ به ،و إتباع منهجه وجعله مذهبا رسميا للدولة، و أول من أدخل كتاب ابن المواز المغرب أبو هارون البصري ، و أول من أدخل المدونة إدريس ابن إسماعيل و بواسطته انتشر المذهب المالكي في المغرب ، و ذاع و عز سلطان المذهب أيام المرابطين[2] حيث لما قامت دولة بني تاشفين بالمغرب الأقصى في القرن الخامس هجري و استولى على الأندلس و تولى ثانيهم أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين اشتد إيثاره لأهل الفقه و الدين، فكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء و ألزم القضاة بألا يبنوا حكومة في صغير الأمور، و كبيرها إلا بمحضر أربعة من الفقهاء ، فمعظم أمر الفقهاء ، و لم يكن يقرب منه و يحظى عنده إلا من علم مذهب مالك، فتفقت في زمنه كتب المذهب، و عمل بمقتضاها وبنت ما سواها و كثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله، و حديث رسوله فلم يكن أحد يعتني بهما كل الاعتناء، ثم زالت دولتهم و استولى الموحدون على مملكتهم في أوائل القرن السادس هجري، و سلك خليفتهم عبد المؤمن بن علي على المسلك، فجمع الناي بالمغرب على مذهب مالك في الفروع و مذهب أبي الحسن الأشعري في الأصول، و كان مقصده في الباطن هو وابن يوسف محو المذهب المالكي[3].

المالكية في المغرب الأوسط (الجزائر): بعد الحضور الضعيف لمجموعات المالكية شهرت الرستمية عمل أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، صاحب كتاب الأموال، على نشر تعاليم المذهب المالكي بمدن المسيلة و تنس و تلمسان، و هو ما سمح بوضع صلبة للمالكية

(1)- عبد القادر دراقي، الدولة الإسلامية في الأندلس من الميلاد إلى السقوط، دار الأصالة ، بئر التوتة ، الجزائر ، ط1، 2010، ص48.
(2)-موسوعة الأديان في العالم، ص216.
(3)-أحمد تيمور باشا، المرجع السابق، ص26.

ببلاد المغرب الأوسط. لقد ساهمت الهزيمة العسكرية للإباضية في مواجهة الجيوش[1] الفاطمية في تحول الكثير من المجتمعات القبلية نحو مذهب إمام دار الهجرة.

و أصبح مغرب نهاية القرن الرابع الهجري في معظمه مالكيا، كما تدل على ذلك شهادة الرحالة المقدسي[2]كما أن الشمال الإفريقي في القرن الخامس الهجري /11م عاد إلى مذهب مالك ، فينبغي أن يفهم من هذا أنه رجع إلى المبادئ التشريعية الدينية المستمدة من مذهب مالك بن أنس المتوفي سنة 795م[3].

بعد الانتشار في شمال المغرب الأوسط واصلت المالكية اكتساحها لمعاقل جماعات الاباضية، حيث نجحت تدريجيا في ضم الكثير من القبائل الاباضية إلى صفوفها في بلاد الميزاب وقسطليه و ورجلان. و خير دليل على ذلك اعتناق سكان مدينة الحامة ببلاد الجريد جماعيا للمذهب المالكي، بعدما كانوا إباضية نكاريه ولم ينجح أتباع مذهب جابر بن زيد إلا في الحفاظ على جزء صغير من نفوذهم بوار جلاّن و أسوف (واد سوف)، وخصوصا ببلاد مصعب (ميزاب)، حيث لجأوا إلى هناك و بنوا مدن العطف،وبنورة وبني يسجن وغرداية ومليكة[4].

و بهذا نخلص في نهاية هذا المبحث إلى أن المدرسة المغربية هي المدرسة التي حفظت فقه مالك ومذهبه حيث تعد مدرسة المغاربة نتاجا للمدارس الثلاثة الأولى وآنية بعدها الترتيب الزمني و التكوين والإنشاء، فلا جرم كان علماء المشرق أساتذة لعلماء المغرب و مزجت لذلك بين طريقة المدنيين في تقديم الأثر وطريقة المصريين في تقديم الرأي و العمل وطريقة العراقيين في التأصيل والتنظير.

و تميز مذهب الإمام مالك بالعمل بعمل أهل المدينة فهو بمنزلة الرواية و بالأخذ بالاستصلاح أو المصالح المرسلة وبالاعتدال بقول الصحابي إذا صح سنده وبالأخذ بالسنة

([1]) - علاوة عمارة، دراسات في التاريخ الوسيط الجزائر و المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 2008 ص

([2]) -علاوة عمارة ، المرجع السابق ،ص

([3])- الفردبل، الفرق الاسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح حتى اليوم، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص114.

([4])- علاوة عمارة ، المرجع السابق ،ص

من غير اشتراط الشهرة فيما تعم به البلوى وأنه لا يرد خبرا لواحد لمخالفته القياس أو كون عمل الراوي بخلافهن ويعمل بالمرسل ويشترط في خبر الواحد ألا يخالف عمل أهل المدينة وعمدته في الحديث : ما رواه علماء الحجاز ويأخذ بالاستحسان في مسائل كثيرة كتضمين الصناع ودخول الحمام على المؤاجرة للناس على سواء والقصاص بالشاهد واليمين كما تميز بالأخذ بالذرائع وكان لمالك دور علمي في السياسة فإنه أفتى بعدم لزوم طلاق المكره حيث كان أبو جعفر المنصور يكره الناس على الحلف بالطلاق عند البيعة وهذا يؤدي إلى أن فتوى مالك تنقض البيعة للخلفاء العباسيين وتهون الثورة عليهم وقد كتب العلماء كثيرا عن الإمام مالك كتابة تثير الإعجاب ومنتهى التقدير[1].

المبحث الثاني:

ترجمة الإمام مالك:

نسبه ومولده: هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غثيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث وهو ذو الأصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة وهو حمير الأصغر الحميري ثم الأصبحي المدني نسبة إلى أصبح قبيلة كبيرة في اليمن.

جده الأعلى أبو عامر صحابي جليل شهد المشاهد كلها مع النبي (ص) خلال بدر أو قبل أنه تابعي مخضرم، وجده الأسفل مالك من كبار التابعين و علمائهم وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان ليلا إلى قبره، وعم الإمام مالك وهو أبو سهيل من جلة علماء التابعين وسادتهم روى عنه في الموطأ[2].

ولد سنة 93هجري بالمدينة المنورة، ونشأ بها وأدرك خيار التابعين من الفقهاء و العباد، ورحل إليهم وأخذ عنهم، ومازال يدأب في التحصيل وجمع السنة حتى صار حجة من حجج الله في أرضه وضرب به المثل فقيل" لا يفتي ومالك بالمدينة " وعرف الخلفاء قدره فاحترموه وأكرموه، وقد سمع منه الخليفة المهدي كتاب الموطأ، وكذلك هارون الرشيد

([1])- أحمد الشريف الأطرش السنوسي،مالك بن أنس و مدرسة المدينة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص6.

([2])-يوسف أحمد محمد البدوي، مدخل إلى الفقه الإسلامي و أصوله، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص252.

وأولاده وأغدقوا عليه ووصل هو أهل العلم وأشركهم في ماله،أما أخلاقه من الكرم والطلاقة والوقار والنبل والتواضع والجد لرسول الله (ص) فإنها تجل عن الوصف ، حتى أنه كان لا يركب دابة في المدينة إجلالا لأرض ضمت جسد رسول الله (ص)[1].

شخصية مالك العلمية: شخصية مزدوجة التخصص، انعقد له لواء الحديث، كما انعقد له لواء الفقه، ومن ثم فمالك مؤسس لمدرستين: مدرسة حديث ، ومدرسة فقه، هاتان المدرستان منفصلتان في التخصص الدقيق، ومرتبطتان في اعتماد الثانية على الأولى[2]استنباطا واستدلالا.

هاتان الشخصيتان العلميتان، شخصية المحدث، وشخصية الفقيه، اجتمعتا في مالك اجتماعا شهد له علماء عصره ومن جاء بعدهم بالنبوغ فيهما، وكان لشخصيته العلمية المزدوجة آثارها في دروسه وتلاميذه، فقد كانت مجالسه تلتزم التخصص.بمعناه المحرر: فمجلس للفقه و الفتاوى، ومجلس للحديث، ولكل مجلس هديه ورجاله و منهجه، وإذا فقد كان القادمون لمجالسه يسألون على العلم الذي يطلبونه ، علم الحديث أو علم الفقه، ومن ثم كان أغلب تلاميذه محدثين و فقهاء، وإن غلب على بعضهم جانب أحد التخصصين فاشتهر به، ولم يشتهر بالتخصص الآخر فمحمد بن الحسن الإمام الحنفي يروي الموطأ عن مالك " رأس المال لفقه الإمام محمد في المبسوط وغيره هو الموطأ، وإلا فالآثار التي يرويها عن الإمام أبي حنيفة لا تكفي جميع مسائل الفقه و كثيرا ما يقول محمد في موطئه: وبه أقول، وبه كان يقول أبو حنيفة"[3].

منهجه في التدريس: أما الحديث فقد كان يعقد له مجلسا خاصا مهيبا، وقد كانت طريقته في تدريس الحديث طريقة أساتذته يخالف بها طريقة العراقيين، فقد كان يأبى أن يقرأ هو على أحد بل كان له في حلقته قارئ خاص ينصت له الجميع ولا يقاطعه إلا مالك، فقد كان رحمه الله ينكر أشد الإنكار من يقول "لا يجوز العرض، بل كان مالك يرى العرض خيرا

(1)-طالب عبد الرحمان، السنة عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984،ص 97.
(2)- محمد إبراهيم علي، المرجع السابق، ص40.
(3)-محمد إبراهيم علي، المرجع السابق، ص42، 43.

من السماع إذا كان الذي يقرأ متثبتا فكان أكثر رواية أصحاب مالك عنه هي طريقة القراءة عليه فيقوم أحد الرواة واقفا يقرأ من كتاب مالك ومالك يسمع، وهو منهج اختاره لنفسه حتى لو غضب منه بعض من جاء يطلب السماع فيشتكيه إلى القاضي". أما الفقه فكان يجيب على ما كان يلقى عليه ولم يكن يعجبه الاستطراد وفي المسائل الفرضية، ولا كثرة الأسئلة، فمالك في فقهه واقعي، ومالك في فقهه صريح لا يخشى لومة لائم، لا يميل إلى المنافسة ولا يتردد أن يقول: لا أدري حتى ولو كان السائل قد تحمل المشقة من أقصى البلاد[1].

أصول مذهبه: لقد اجتهد و اختر له مذهبا بناه على أصول قوية وقواعد متينة انفرد بتأصيل بعضها كالعمل بالمصالح المرسلة التي اتسع بها الفقه ودار عليها كثير من مسائل الاستنباط كسد الذرائع ومراعاة الخلاف وغيرهما مما جعل مذهبه بين النص والرأي قوي الدليل سليم التعليل وأصبح قول مالك كالنص لا يسأل سامعه من أين ولما لا حتى أن المتأخرين من علماء المالكية أخلو كتبهم من ذكر أدلة الأحكام اعتمادا على تسليم العلماء بفقه مالك ولم يوجد لهم معارض في أحكامهم[2].

وما يميز مذهب الإمام مالك أنه اتسم بأنه كان وسطا معتدلا بين أهل الرأي والحديث لكثرة استناده إلى الحديث إذ كانت روايته قد انتشرت ولا سيما المدينة على أن مالكا يعد إلى جانب ذلك من أهل الرأي نسبا وكانت ركائز المذهب حيث كان الإمام مالك يعتمد على الحديث النبوي كثيرا نظرا لبيئته الحجازية التي كانت تزخر بالعلماء والمحدثين الذين تلقوا الحديث النبوي عن صحابة رسول الله(ص) وورثوا من السنة ما لم يتح لغيرهم من أهل الأنصار، قال الإمام الشافعي ما ظهر على الأرض كتاب الله أصح من كتاب مالك. وفي رواية أكثر صوابا وفي رواية أنفع وهذا القول قبل ظهور صحيح البخاري.[3].

إن الأصل الأول لدى مختلف الفقهاء هو القرآن الكريم و السنة النبوية وبعد الإجماع فالقياس إلا أن الإمام مالك انفرد عن سائر الأئمة بقوله أن الإجماع يكفي فيه إجماع أهل المدينة فلا يشترط إجماع جميع المجتهدين على حكم من الأحكام على اعتبار أن ما يجمع عليه أهل

([1])-المرجع نفسه، ص43، 45.

([2])-علي جمعة محمد، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص141.

([3]) -سامي بن عبد الله بن أحمد المغلوث، أطلس الأديان، شركة مكتب العبيكان،ط1، 2007،ص439.

المدينة وما يسميه بعمل أهل المدينة هو من قبل العمل المتوارث فعله عن رسول الله (ص) وليس من قبل الاجتهاد و لهذا يقدم[1] الإمام مالك عمل أهل المدينة على خبر الآحاد لأن هذا العمل كما يقول هو الرواية الفعلية التي تنقلها جماعة عن رسول الله بالتعامل.

وأما الحديث فقد اعتمد عليه الإمام مالك على اعتبار أنه المصدر الثاني والمتمم للقرآن الكريم، ولكن يلاحظ في الأحاديث التي رويت عنه أن شروط الرواية كانت لديه أقل من شروط الرواية التي وضعها الإمام أبو حنيفة الذي تشدد كثيرا بقبوله ولعل السبب في ذلك أن الإمام مالك- رحمه الله- اعتمد على الرواة في المدينة مهد السنة[2].

أهم شيوخه: كان الإمام مالك يلازم علماء المدينة ويتبع دروسهم و يأخذ عنهم الحديث والفقه، ومن أهم شيوخه عبد الرحمن بن هرمز فقد لازمه نحو سبعة سنوات لا يجلس لأحد سواه إلا في القليل النادر، وكان له مع نافع مولى عبد الله بن عمر مجال واسع فأخذ عنه، واستفاد منه، وأخذ عن محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري علم الحديث، وفتاوى الصحابة وروي عنه في الموطأ كثيرا من أحاديث رسول الله(ص) وكان لشدة حرصه على أحاديث الرسول (ص) إذا جلس إلى ابن شهاب يجلس ومعه خيط فإذا حدث ابن شهاب بحديث رسول الله(ص) عقد عقدة حتى يعرف من عدد العقد عدد الأحاديث ومقدار ما علق بذهنه منها، وكانت أمه تشجعه في صغره على ملازمته للعلماء وتحثه على ذلك وتختار له العلماء، وقالت له: اذهب إلى ربيعة فتعلم منه علمه قبل أدبه، وكان ربيعة من علماء الرأي في المدينة، كان يختلف عن فقه الرأي في العراق، كما أخذ علم الرواية عن يحيى بن سعيد الأنصاري وكانت للإمام فراسة خاصة في اختيار أساتذته وشيوخه، فليس كل من يتصدر للتدريس و الفتيا عالما يصلح للأخذ عنه بل لابد من شروط خاصة في نظر الإمام مالك إذ

([1])-قادة بن علي،مجلة الثقافة الإسلامية، مجلة ثقافية نصف سنوية تصدر عن مديرية الثقافة الإسلامية، العدد 1، 2005،ص102.

([2])-قادة بن علي، مجلة الثقافة الإسلامية،ص101.

كان ينتقي ثقافات الممتازين في كل ناحية تتعلق بالعلم، وفهمه وتحصيله وكان يقول: "إن هذا العلم دين فانظر عمن تأخذون عنه"[1].

ومن حكمة مالك بن أنس أن كتب له عبد الله العمري يحثه على العزلة وترك الناس فكتب إليه مالك قائلا: "إن الله قسم الأعمال كما قسم الأرزاق قرب رجل فتح له في الصلاة دون الصوم وآخر في الصدقة وآخر في الجهاد دون الصلاة ونشر العلم وتعليمه من أفضل أعمال البر، وقد رضيت بما فتح الله لي من ذلك وما أظن ما أنه فيهِ بدون ما أنت فيه وأرجوا أن يكون كلانا على خير ويجب على كل واحد منا أن يرضى بما قيم الله والسلام" وسأله رجل عن علم الباطن فغضب وقال:" لا يعرفه إلا من عرف الظاهر فإن عرفه وعمل به فتح الله له في الباطن ولا يكون ذلك إلا بفتح القلب وتنويره وعليك بالدين المحصن وإياك وبنيات الطريق وعليك بما تعرف وأترك ما لا تعرف وقال: "طلب العلم حسن لمن رزق خيره ولكن أنظر ما يلزمك من حين تصبح إلى حين تمشي فألزمه وقال العلم ليس بكثرة الرواية وإنما هو نور يضعه الله في القلوب"[2].

كتبـــه:

كتاب الموطأ: كتاب في التشريع الإسلامي يحتوي على 1700 مادة في التشريع، وهي أقدم تشريع في الإسلام، وآراؤه تتلخص بما يلي:" إن القرآن الكريم و الحديث الشريف جمعت من أسسها في المدينة ولذلك فإن أهل المدينة هم أفضل الناس و أعلمهم في تفسيرها كما أنهم أفضل الناس في فهمها و تطبيقها " وقد أقر الإجماع في التشريع الإسلامي[3]. ثم إن موطأ الامام مالك تعددت نسخها فوصلت إلى ثلاثين نسخة وهذا بسبب اختلاف الرواة الذين رووها عن الإمام مالك، وإلا فالكتاب واحد والمؤلف واحد، وأما سبب تسمية الإمام

---

(1)-كمال لدرع، مجلة الثقافة الإسلامية، ص ص40 ،41.
(2)- المقري الجد التلمساني، السنن المبين من كلام سيد المرسلين، شرح : الشيخ باي الكنتي ، تحقيق: يحيى ولد سيدي أحمد، ج 1،دار المعرفة، باب الوادي،الجزائر، 2011،صص95،96.
(3)- فؤادشعبان،مآثر العربالعلميةأساسحضارةالغرب،دار الفارس،ط1، 2001،صص128،129.

مالك كتابه ب "الموطأ" فاختلف فيه المؤرخون والمحدثون، فمن قائل أنه رأى النبي-ص- في النوم وقال له:" وطيء سريعتي لأمتي " ومن قائل أن أبا جَعفر المنصور حين حج طلب من الإمام مالك أن يدون كتابا جامعا في العلم يتجنب فيه شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس و أن يوطئه للناس، وهكذا يكون قد سماه الموطأ بإشارة من المنصور، ومن قائل أن سبب تسميته بالموطأ ما روي عنه - ض- قال:" عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم وطأني عليه فسميته الموطأ[1].

لقد وضع مالك بن أنس كتابه الموطأ طلبا من الخليفة المنصور حيث قال له: "قال لي: يا أبا عبد الله ضع هذا العلم ودونه، ودون منه كتبا، وتجنب شدائد عبد الله بن عمر، ورخص عبد الله بن عباس وشواذ ابن مسعود واقصد إلى أواسط الأمور، وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة رضي الله عنهم، لنحمل الناس إنشاء الله على علمك وكتبك ونبثها في الأمصار، و نعهد إليهم أن لا يخالفوها، يقضوا بسواها، فقلت له أصلح الله الأمير. إن أهل العراق لا يرضون علما ولا يرون في عملهم رأيناه، فقال أبو جعفر: يحملون عليه، ونضرب عليهم هاماتهم بالسيف، ونقطع بطي ظهورهم بالسياط، فنجعل بذلك وضعها فسيأتيك محمد المهدي ابني في العام القابل، إن شاء الله إلى المدينة، ليسمعها منك، فيجدك وقد فرغت من ذلك إن شاء الله"[2].

لذلك يعد كتاب الموطأ للإمام مالك أقدم الأصول التي دونت الحديث النبوي الشريف، وهو مع ذلك جامع للآثار والسير والفتاوى لذلك وهو يحتوي على 61 كتابا من أهمها كتاب وقوت الصلاة وكتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب السهو، كتاب الجمعة، كتاب الصلاة في رمضان، كتاب صلاة الليل، كتاب قصر الصلاة في السفر، كتاب صلاة الخوف، كتاب القبلة، كتاب الجنائز، كتاب القرآن، كتاب الصيام، كتاب العين، كتاب الشعر، كتاب الرؤيا، كتاب البيعة.....الخ[3].

---

(1)- طالبعبدالرحمن،السنةعبرالعصور،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الساحةالمركزية،بنعكنون،الجزائر،1984،صص98،99.
(2)- يحيى بن يحيى الليثي، الموطأ للإمام مالك بن أنس، -ض- ،المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2004،ص9.
(3)-المصدر نفسه،ص547.

مواقفه السياسية : لقد امتحن الإمام مالك عام 146 هجري على يد والي المدينة المنورة فضرب بالسياط ومدت يده حتى انخلعت من كتفه بسبب أنه كان يحدث بحديث : " ليس على مستكره طلاق " فرأى فيه والي المدينة أن هذا يسبب إبطال بيعة الناس للخليفة المنصور لأنها أخذت منهم كرها ، ولكن المنصور غضب على عامله بالمدينة و عزله و أقدمه على بغداد على قتب و سجنه ، و استسمح الإمام مالك ، و اعتذر له مقسما بالله أنه لم يكن على علم بما وقع له ، و لم يأمر بضربه و لا باللوم عليه[1].

- وفاته : توفي في شهر ربيع الأول سنة 179 هجري / 795 م في المدينة المنورة في خلافة هارون الرشيد حيث دفن بالبقيع ، وقد صلى عليه أمير المدينة عبد الله بن محمد بن إبراهيم المعروف بالإمام و لقد كان لوفاته الأثر الكبير على نفوس الناس لما تميز به من أخلاق سامية [2].

المبحث الثالث :

عوامل انتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب: هناك العديد من العوامل و الأسباب التي ساعدت على انتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب و التي من أهمها:

- لقد اختار المغاربة مذهب الإمام مالك عن اقتناع فكري واطمئنان قلبي ورضي نفسي اختاروه حبا في إمام دار الهجرة العالم الفقيه المجتهد الرباني الصالح ...

وتبركا بأخلاقه، وتيهنا بشمائله، واقتداء بعلمه و فضله، اختاروه لصفات كثيرة علمية وخلقية ودينية كانت متجذرة راسخة في الإمام مالك-رض- جعلته أهلا لأن يقتدى به ، ويتأسى بفقهه واجتهاده، فقد كان من بين هذه الصفات أنه عالم المدينة وفقيهها ومرجع غيره في العلم والفقه، أنه أروع أهل زمانه في المدينة وأتقاهم لله تعالى، وانتقال علم أهل المدينة وعملهم

---

(1)- طالب عبد الرحمن،المرجع السابق، ص ص 97، 98.
(2)- سامي بن عبد الله بن أحمد المغلوث، المرجع السابق، ص 439

إليه وإرثه حصيلتها الفقهية، واجتماع أهل المدينة عليه، وطول اقراءه وافتائه، وكثرة املاءاته ومؤلفاته، واشتهار شيوخه به وانتفاء البدعة عن اتباعه[1] .

- اعتدال المذهب المالكي عموما وتعامل فقهائه المغربيين بمرونة مع الأعرافالمحلية العديدة التي لا تخالف أصول الشريعة، أتاح للفقه المالكي أن يحظى بشعبية حقيقية كما يدل على ذلك ما انتشر من كتب النوازل والفتاوى[2].
- أن أغلبية الطلاب كانوا يقصدون المدينة ويستقرون مدة بالإسكندرية وكلتاهما مركز أساسي للدراسات المالكية، فيجتمعون بين أداء شعائر الحج والدراسة[3].
- أن مالكا زيادة على عمق معرفته بالحديث النبوي و الأحكام الفقهية كان معروفا بنزاهته وورعه وتقديسه للحديث ولشخصية الرسول (ص) والمتدينون من المغربيين يضعون قدسية الرسول فوق قدسية أي كائن بشري كان[4].
- دور سحنون من خلال تشكيل جماعة مالكية فاعلة في إفريقيا إلى جانب علي بن زياد ويحيى الليثي و البهلول بن راشد في الترويج لمذهبه[5].
- التشابه البيئي بين المدينة و المغرب حيث يقول ابن خلدون في المقدمة عن الحديث عن المذاهب الفقهية :"وأينما فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق فكانوا إلى الحجاز أميل لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضا عندهم، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب"[6].
- إمكانية تلائم بعض أصول المذهب المالكي مع الواقع المغربي خصوصا في قضية المحافظة على العرف[7].

---

(1)- محمد الروكي،المغرب مالكي لمذا؟منشورات وزارة الأوقات و الشؤون الإسلامية، المملكة المغربية،الرباط، 2003،ص،ص16،17.
(2)- إبراهيم حركات، مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلم حتى القرن 9ه/15م،ج2،الشرعيات و العقائد،ص132.
(3)-إبراهيم حركات،المرجع نفسه، ص132.
(4)- إبراهيم حركات، المرجع نفسه،ص132.
(5)- إسماعيل سامعي وآخرون، دراسات و بحوث مغربية، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر،ط1، 2008،ص184.
(6)- ابن خلدون،المقدمة،دار المعارف،تونس، 1991،ص 247.
(7)- إسماعيل سامعي،المرجع السابق،ص184.

- البعثة التي قام بها الفقهاء العشرة الذين أرسلهم الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز فكان لهم دور كبير في نشر الإسلام وتعليم مبادئه وعلم أهل المدينة مما مهد الطريق للمذاهب السنية من بينها المذهب المالكي[1].
- الأعمال الجليلة التي قام بها بعض قادة الفتح الإسلامي ومن بينهم بعض الولاة من الصحابة والتابعين أشهرهم عقبة بن نافع و حسان بن النعمان، وموسى بن نصير فيرجع لهم الفضل الكبير في ترسيخ المذهب السني ببلاد المغرب[2].

المبحث الرابع:

فقهاء المذهب المالكي في بلاد المغرب: لقد انتشر المذهب المالكي ببلاد المغرب بفضل هؤلاء الفقهاء الذين تلقوا العلم على يد الإمام مالك - ض- وكان معظمهم من سكان القيروان ومن أهم هؤلاء الفقهاء نذكر:

1. **علي بن زياد 183 ه/799م:** التونسي سمع من مالك وغيره، من أبرز تلاميذه سحنون وهو محمد بن سحنون، وأسد بن الفرات صاحب الأسدية، هما اللذان كانا لهما الأثر الأكبر في تدوين الفقه المالكي في كتابهما الأسدية و المدونة[3].

يرجع له الفضل في نقل المذهب المالكي إلى المغرب حيث جلب نسخة من موطأ الأمام مالك إلى إفريقية، ولد ابن زياد بطرابلس وهو ذو نشأة إفريقية خالصة، ثم انتقل إلى تونس واستقر بها فأصبح حامل لواء العلم فيها وأكبر فقهائها، رحل إلى المشرق وتردد بين مصر و الحجاز والعراق، وأخذ عن مالك والليث بن سعد وسفيان الثوري، واختص بالمذهب المالكي، وطالت إقامته بالمدينة واعتبر من أعظم تلاميذه، إن تعمق في تعريف الأصول الاجتهادية، وقام بتدوين فقه مالك وجعله في مسائل و أبواب منظمة على مواضيع الأحكام الفقهية، وجعل ذلك في كتاب سماه " خير زنية " ثم عاد إلى تونس في حدود سنة 180 ه/

---

(1)- مبروك، مجلة الثقافة الإسلامية، ص48.
(2)- المرجع نفسه، ص48.
(3)- علي جمعة محمد، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، ص142.

797 م وأدخل معه الموطأ لأول مرة إلى إفريقية، وأقبل عليه طلبة العلم من القيروان وسواها للأخذ عنه ويسمعون الموطأ منه ويتفقهون على مذهب مالك.

واشتهر من دون عنه أسد بن الفرات و سحنون و موسى بن معاوية و الصمّاد وغيرهم، وقال عنه سحنون أشهر تلامذته: " ما أنجبت إفريقية مثل علي ".

2. **عبد الله بن فروخ:** عبد الله بن فروخ القيرواني (ت 186ه) تلقى عن أبي حنيفة ومالك، كما تلقى عن أبي يوسف ومحمد الشيباني، وتحدث عنه أبو العرب والمالكي وعياض في المدارك وغيرهم بكثير من التنويه والتقدير، وكان يعتمد كثيرا على رأي مالك ولكن قد يميل أحيانا إلى النظر و الاستدلال، وتخرج على يده طلاب كثيرون بالقيروان وبعضهم أصبح ذوي إشعاع مثل يحيى بن سلام، وابن أبي مريم، وكان مولده بالأندلس سنة 115هجري[1].
3. **البهلول بن راشد:** القيرواني (183 ه)[2]وهو يعتبر من بين عدد من الموالي ولد سنة 123ه أو 128ه وتوفي سنة 181 أو 183ه وهو عالم رفقيه تميز بالعبادة والصلاح والتمسك بالسنة ارتحل إلى المشرق وأخذ العلم عن مالك وسفيان الثوري، والليث بن سعيد وسحنون وغيره، كان له الفضل في ترسيخ المذهب المالكي في المغرب، ذاع صيته في البلاد الإسلامية، وكان الناس يتبركون بدعائه، ومما يروى عنه أنه كان شديدا على أهل الأهواء مجانبا لهم لا يسلم عليهم ولا يصلي خلفهم وقد امتحن من طرف العقبي فضرب وسجن لصلابته في الحق وبغضه الشديد لأرباب الحكم والظالمين من ذوي السلطان[3].
4. **أسد بن الفرات:** أصله من خراسان، وولد بحران من ديار بكر، وانتقل به أبوه إلى تونس، وقيل بل انتقل إلى تونس وأمه حامل به ، وهذا يدل على أن نشأته الأولى كلها كانت بتونس. حفظ القرآن الكريم ثم تعلم الفقه ورحل إلى المشرق وسمع من مالك موطأه وغيره ، ثم ذهب إلى العراق فلقي أبا يوسف ومحمد بن الحسن، وقد جمع ابن

---

(1)-إبراهيم بركات،مدخل إلى تاريخ العلوم،ص126.
(2)-علي جمعة محمد، المرجع السابق ، ص142.
(3)-مجلة الثقافة الاسلامية، المرجع السابق،ص101.

الأسد بين فقه العراق وفقه المدينة وقرأ ما جمعه محمد بن الحسن كما قرأ موطأ مالك ، وجمع مسائله منه ومن أصحابه من بعده، وأكثر من أخذ عنه من أصحاب مالك [1] من بعده ابن القاسم.

لقد كانت قراءته لكتب الإمام محمد وما فيها من فروض ومسائل وحلولها حافزا لأن يبحث عن مثل هذه الحلول على وفق مذهب الإمام مالك ليجتمع بين يديه حكم المذهب في تلك المسائل، ولم يتوافر له ذلك في حياة مالك فالتجأ إلى أصحابه الذين لازموه، التجأ أولا إلى ابن وهب، وقال له: هذه كتب أبي حنيفة، وسأله أن يجيب فيها على مذهب مالك، فتورع ابن وهب وأبي، فالتجأ إلى ابن القاسم، فأجابه إلى ما طلب، فأجاب فيها حفظ عن مالك، يقول مالك: وفيما شك في حفظه قال: أخال، وأحسب، وأضن ومنها ما كان يقول فيه بالقياس على رأى له في مثله، فكان يقول: سمعته يقول في مسألة كذا وكذا ومسألتك مثله، ومنه ما قال فيه باجتهاده على أصل قول مالك وجمع تلك الأجوبة في كتب وسماها الأسدية. وقد تولى أسد قضاء القيروان، واقتصر في العمل على مذهب ابي حنيفة فانتشر بسبب هذا ذلك المذهب في المغرب، وقد توفي في حصار سرقسطة وهو أمير الجيش وقاضيه سنة213 ه وكانت ولادته سنة 145ه[2].

1. سحنون بن سعيد: هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد التنوخي القيرواني جامع المدونة أحد أعمدة المذهب (ت 240ه) [3] اسمه الحقيقي عبد السلام، وغلب عليه سحنون كما ذكر المالكي، وكان مولده بمنطقة حمص وكان والده جنديا صحب الجند الى افريقية والتحق سحنون بإفريقية سنة 191ه بعد ان بدأ رحلة العلمية الى المشرق منذ 188ه،فمن شيوخه بالشام: الوليد بن مسلم وايوب الحميري و بالمدينة عبد الله بن نافع الصائغ و أنس بن عياض، وأبو داود الطيالس البصري، وبمصر ابن القاسم وأشهب وابن وهب، وبإفريقية البهلول بن راشد، وابن غانم، ومعاوية الصمادي وعلي بن زياد وآخرون[4].

---

(1)- محمد أبو زهرة، مالك حياته و عصره هو آراءه الفقهية،ص190.
(2)-محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص190.
(3)-علي جمعة محمد، المرجع السابق، ص230.
(4)-إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص230،

بعودة سحنون إلى القيروان في حدود عام 191 ه/806 م تشكلت نواة الجماعة المالكية الثانية في القيروان بعد توافد الطلبة للسماع عليه من مختلف المناطق من بينهم ابنه محمد، وابن عبدو وابن غانق وعيسى بن مسكين مما حول القيروان إلى مركز ثقافي هام لنشر المذهب المالكي وقد ساعدت شخصية سحنون القوية ونشاطه العلمي واستغلاله لمنصبه في القضاء من نشر مذهب إمام دار الهجرة[1].

في عصر سحنون نلاحظ تطورا كبيرا في النظم الإدارية في إفريقية ذلك أن ولاة إفريقية قبل قضاء سحنون كانوا يحصرون القضاء في الفصل في الخصومات وتوابعها ويمارسون بأنفسهم مهمة النظر في المظالم. أما في عصر سحنون فقد ضم وظيفة الحسبة إلى القضاء فمارسها سحنون معا واجتمعا في شخصه ففصل في الخصومات وأدب الناس على مخالفة الذوق العام في إطار المصلحة والشريعة، وكان أول قضاة إفريقية الذين شرفوا الوظيفة وجعلوها مضبوطة وجابه الولاة المستبدين والخصوم غير المهذبين فكان يؤدب الخصوم إذا انقدوا حدود اللياقة وعلى الإيمان غير الجائزة وعلى رثة اللباس، وأول من حارب التطرف الديني واضطهد المذاهب الدينية غير مذهب أهل السنة وضيق على أهل الأهواء والبدع وحضر عليهم التجمع في المسجد الجامع للجدال أو لبث آرائهم المذهبية كما منعهم من إمامة الناس أو الإفتاء لهم أو تعليم الصبيان، قام سحنون بكل هذه الأعمال في إطار ممارسة وظيفة المحتسب كما يفهمها رجال المذهب المالكي[2].

2. محمد بن سحنون: (202ه/256ه)-(817م/870م) : أما سنة (256ه/870م) فهي سنة وفاة محمد بن سحنون الذي خلف والده في الفقه والعلم ولو أنه لم يل القضاء فكانت وفاته بعد ستة عشرة عاما من وفاة والده قاضي القيروان الذائع الصيت. فلقد جدد محمد سيرة والده سحنون فعرف بالفقه والجدل والحديث والذب عن مذهب أهل الحجاز، وعرف محمد بن سحنون أنه كثير التأليف له نحو مائتي كتاب في فنون العلم ومن تأليفه : ص107 المسند في الحديث والجامع في الفقه وكتاب تحريم المسكر، وكتاب آداب المتناظرين، وتفسير الموطأ وكتاب الحجة على القدرية، كما ألف كتاب التاريخ في ستة أجزاء وغير ذلك من الكتب. وإلى جانب العلم جدد

(1)-إسماعيل سامعي، المرجع السابق،ص183.
(2)-موسى لقبال، تاريخ المغرب الإسلامي، دار هومه، الجزائر، 2002،ص129.

محمد بن سحنون سيرة والده في الجود و الكرم فهو جواد بماله لا يبخل بالعطاء حتى على خصومه وهو يكتب الرقاع للناس، كما كان يكتب والده البطاقق إلى الصحافيين بالعشرين دينار وأكثر هذا كما أنه كان يتردد على ربطات الساحل، كما كان يفعل والده سحنون حتى أن وفاته كانت بالساحل، وإن كان قد خالف والده في حبه للناس، وعلى الجملة فقد كان محمد بن سحنون مقدما عند الملوك وجيها عند العامة رغم أنه لم يل القضاء بل رغم سوء علاقته بالأمير وبرجاله من القاضي سليمان بن عمران المعروف بخروفه وصاحب الصلاة ابن أبي الحواجب والظاهر أن ذلك كان سببا في وقوفه ضد الحنيفة ومقالة المعتزلة بخلق القرآن التي كان يقاومها المالكية[1].

3. بن أبي زيد القيرواني (311 /386ه): ولد عبد الله بن أبي زيد النفزي في قبيلة نفزة شمال القطر التونسي، ثم سكن القيروان ، عاصر الحكم الفاطمي المباشر معظم عمره حتى سنة 362ه عندما انتقل إلى الزريين الذين حكموا باسمهم، وهكذا عايش أحداثا دامية داخل إفريقية وعبر المنطقة المغربية [2]كما فيها الانتفاضات الزناتية خصوصا التي قادها أبو يزيد مجلد بن كداد.

درس ابن أبي زيد بالقيروان على شيوخ بارزين كأبي الفضل الملمسي، وأبي العرب والحسن التوزري، ودراس بن اسماعيل الجراوي الفاسي، وعبد الله بن سعيد الحداد وغيرهم ممن ذكهم عياض والدباغ وآخرون، وكان أبو بكر بن اللباء أكثرهم تأثيرا في اتجاهه الفقهي، ثم رحل إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج، وخلال ذلك سمع من ابن الأعرابي وأبي علي بن أبي هلال [3] وبالرجوع إلى مؤلفات ابن أبي زيد تجدها موزعة بين الفقه والعقيدات والتصوف والمواعظ. أما عن الفترة التي قضاها في التعليم تستغرق أخبار ابن أبي زيد الفترة من 977/367م إلى 1011/402م أي حوالي 35 سنة فكان طول العمر الذي وهبه الله إياه كان من أسباب بلوغه الأمل في تحصيل العلم والمعرفة، كما يرى المارودي فمن أوائل تلاميذ ابن أبي زيد الذين سمعوا منه في سنة 977/367م القنازعي الذي حصل على إجازته له أيضا وابن سعيد الخير خلف عيسى وذلك في رحلته التي قام بها في حدود سنة

(1)- سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي تاريخ دول الأغالبة و الرستميين وبني مدرار و الأدارسة حتى قيام الفاطميين، ج2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1978، ص ص108، 109.
(2)-إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص257.
(3)- إبراهيم حركات،المرجع السابق،ص257.

380ه/1033م وابن بكر الأنصاري، ومن الأسف فإن بقية تلاميذ أبي محمد بن أبي زيد وهم كثر لم تكن لهم الحاسة التاريخية، فلم يسجلوا تاريخ رحلاتهم العلمية المشرقية[1].

المبحث الخامس:

المذهب المالكي في عهد الدولة الأغلبية (الصراع بين المالكية و الحنفية):لقد عرف المذهب المالكي ازدهارا على أيام محمد بن الأغلب هذا الأخير الذي عاصر خلال حكمه عددا من كبار أئمة المالكية من أهل إفريقية مثل عبد الله بن أبي حسان اليحصبي الذي كان يحضر مناظرات أبي محرز وأسد بن الفرات أيام زيادة الله كما شهد حكمه السنوات الأخيرة للبهلول بن عمر بن صالح الفقيه الذي سمع من مالك وطبقته وبعد ذلك يكفيه فخرا أنه بعد أن تخلص من استبداد أخيه أحمد عهد سنة 233ه/847م بقضاء القيروان إلى إمام المالكية في إفريقية وفقيههم وهو سحنون بن سعيد التنوخي بعد أن عزل القاضي الحنفي عبد الله بن أبي الجواد صهر أسد بن الفرات (زوج ابنته) الذي كان سحنون يكرهه بسبب قوله بخلق القرآن ويسميه بفرعون هذه الأمة و جبارها وظالمها[2].

ومن المفارقات الغريبة أن المذهب المالكي عرف أوسع أكنافا وأشد قوة على عهد الأغالبة مع أن مذهبهم الرسمي هو المذهب الحنفي[3].

فقد تفاعل فقهاء المالكية مع السلطة الأغلبية من خلال شغلهم لمناصب قضائية ودينية ومساندتهم للسلطة القائمة في أكثر من مناسبة، وسمحت هذه العلاقة من توسيع قاعدة المذاهب الجغرافية والاجتماعية لتشمل المدن والربطات والقرى أين ينتشر كبار مالكي الأرض ، ويدل على ذلك الحضور الزراعي الكبير في كتب الفقه والنوازل الإفريقي لكن هذه المكانة تراجعت في العصر الفاطمي[4].

---

(1)- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي المرابطون صنهاجة الصحراء المائمون في المغرب والسودان و الأندلس،ج4 ، منشأة المعارف،الإسكندرية،ط1، 1995،ص ص 152، 153.

(2)- سعد زغلول عبد الحميد،المرجع السابق،ص86.

(3) – إبراهيم حركات،المرجع السابق،ص307.

(4)- إسماعيل سامعي،المرجع السابق،ص188.

فالعلاقة بين المالكية والحنفية كانت تدور حول الفتيا والقضاء، فالاختلاف من حيث الفتيا كان في الأصول والأمور الفرعية والشكلية وليس في الأصول مثلا رفع الأيدي في الصلاة وقبضها[1].

فالحنفية تقول بالقبض ورفعها عند تكبيرة الإحرام وعند كل رُفعة من الركوع، أما المالكية فتقول أنها لا تجوز إلا بالعربية، وكذلك كان الخلاف حول القنوت في الصبح، والولي عند عقد الزواج وخاصة عند مسألة تحليل النبيذ [2] وقد ظهر واتضح الصراع بينهما في عهد القاضي سحنون الذي ترك من الألم في نفوس خصومه من الحنفية الذين كان يكفرهم ويكفرونه حتى أنهم امتنعوا عن صلاة الجنازة عليه كما كان يفعل هو أيضا [3]عندما لا يصلي على جنازة وأن صاحبها كان على مذهب الأحناف، وخاصة أنه كان يقول بخلق القرآن وهو الذي كاد أن يجعل من القاضي الكوفي الحنفي ابن الجواد سببا في ضرب سحنون[4]، فمحمد بن سحنون عندما أمتحن على عهد الأمير محمد لم يكن امتحانه كما كان الحال بالنسبة لوالده عن رأيه في خلق القرآن بل كان سؤاله: عما يقول في يزيد بن معاوية فكان السؤال يعني إن كان الممتحن يقف إلى جانب الأمويين فيكون بالتالي ضد العباسيين ولقد رد محمد بن سحنون على السؤال موجها الكلام إلى الأمير محمد قائلا: أصلح الله الأمير لا أقول ما قالت الإباضية ولا ما قالت المرجئة وعندما سئل عما قالتا؟ قال قالت الإباضية أن من أذنب ذنبا فهو من أهل النار، وقالت المرجئة: لا تضر الذنوب مع التوحيد أني يزيد عظيما جسيما ويفعل الله في خلقه ما أحب، والحقيقة أن العلاقة بين محمد بن سحنون المالكي وبين قاضي القيروان سليمان بن عمران الحنفي كانت سيئة حتى اضطر ابن سحنون إلى أن يتستر ويتوارى أمام مطاردة القاضي وعندما خاف على نفسه اضطر إلى أن يستجير بالأمير محمد الذي أمنه، ولقد كانت علاقة ابن سحنون سيئة أيضا بصاحب الصلاة في القيروان أي إمام المسجد الجامع الذي كان من أعوان القاضي وهو ابن أبي الحواجب الذي كان كثير الإذاية لمحمد بن

---

(1)- إسماعيل سامعي،المذهب الحنفي في إفريقية و بلاد المغرب الإسلامي من القرن 2 إلى 4هـ،الجزائر، 1990،ص54.
(2)-إسماعيل سامعي، المرجع السابق،ص54.
(3) سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق،ص92.
(4)-إسماعيل سامعي، المرجع السابق،ص53.

سحنون وعندما ضاق ابن سحنون بأعمال صاحب الصلاة التي لا تليق بمثل من هو في منصبه سعى لدى الوزير أحمد بن محمد الخصومي في عزل ابن أبي الحواجب عن الصلاة[1].

وتعيين عبد الله بن أحمد التميمي وعندما تولى أبو العباس محمّد بن الأسود الصديني القضاء بالقيروان وهو الذي قال عنه عياض أنه كان خبيثا معتزلا فغسق وظلم وكان من بين الذين امتحنوا على يديه أبو جعفر القصري وأبو إسحاق بن البرذون ولم يكن الصديني واسع العلم فكان لا يقطع حكما إلا برأي ناصحة ابن عبدون الحنفي الذي تولى القضاء من بعده ولم تطل مدة هذا القاضي فقد استجاب زيادة الله بن أبي العباس لرغبة أهل القيروان وعزله وكتب لهم كتابا قال فيه:" إني قد عزلت عنكم الجافي الخلق المبتدع المقشف ووليت القضاء حماسا بن مروان لرأفته ورحمته وطهارته وعلمه بالكتاب والسنة، لكن الصراع بين الحنفية والملكية استمر في عنفة، وتولى الحنفيين أسد بن الفرات وأبي محرز القضاء لزيادة الله في آن واحد يكشف عن ميل الأغلبية لهذا التساهل وهو تساهل نلمس أثره في تحليل أبي محرز للنبيذ، كما قد تعرض الفقهاء المالكيون للاضطهاد والقتل خاصة في عهد القاضي ابن عبدون الذي قتل الكثير منهم وامتحن على يديه ابن لمقبب إذ أدخل رجليه في فلقة وضربهما حتى أدماهما ودبر إلى عبد الله بن أحمد بن طالب من سقاه سما وقتل جماعة من بينهم إبراهيم بن المدني وأحمد بن عبدون القصار وبلغ من اشتهار هذا القاضي بالعنف وتعقب المالكية بن الأغلب كان يتوعده إذ قال لعسي بن مسكين تلميذ سحنون:" إن لم تل القضاء لأولي ابن عبدون يظهر البدع ويهين السنة، ولم يستلم المالكية لسلطة وظلمة بل جدوا في القضاء عليه إلى أن تمكن كبيرهم حمديس القطان من الإيقاع به لدى بني الأغلب فعزلوه، والعداوة بين هؤلاء وأولئك كانت تتناول كل شيء فالبيت الذي بناه سحنون بالجامع للقضاء به لم يسلم هو أيضا فكان إذا ولي عراقي هدمه وإذا ولي مدني بناه من جديد، وظل الصراع قائما بين الفريقين إلى أواخر القرن الرابع، وفي القرن الخامس أصبحوا يعيشون في ألفة عجيبة لا شغب بينهم ولا عصبية فقد اقبلوا على ما يعنيهم وارتفع الغل من قلوبهم[2].

([1])-سعد زغلول، المرجع السابق،ص109.

([2]) – أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني: طبقات علماء إفريقية و الأندلس، تقديم وتحقيق: علي الشابي، الدار التونسية للنشر،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ص16.

المبحث السادس:

المالكية في عهد الدولة الفاطمية (الصراع المالكي الشعبي): وبقيامالدولة العبيدية سنة 297ه يتغير وجه الصراع ويعنف كما لم يعنف من قبل فاشتدت المحنة على اهل إفريقية فلم يعد الخلاف بينهم- وأغلبهم مالكية – وبين الاحناف بل إن العنصر الذي جد في مناهضتهم كان قويا، فالعبيد يون الى جانب كرمهم لأهل السنة كانوا حاكمين وليس هذا فقط بل إنهم اسقطوا الدولة الاغلبية لغاية مزدوجة السيطرة ونشر المذهب لذلك كان على إفريقية أن تواجه هذه الدعوة التي سوف لا تترك وسيلة للنفاذ إلا استنفذتها وعلى أهلها مع هذا إذا أرادوا التمسك بمالكيتهم أن يلاقوا التنكيل والترويع والقتل، وقد لقي المالكية فعلا هذا كله لكنهم صمدوا واخلصوا لمالكيتهم، وكان كبيرهم سعيد بن الحداد الذي عرف بالجدل والمناظرة يناظرهم وسيفه اقوالهم حتى لقد خشي عليه وينبغي ان نلاحظ ان العبديين اعتمدوا في هذه المناهضة على الحنفية فولوهم منصب القضاء ومكنوهم من مراقبة علماء المالكية، ولم يفلت من سيوفهم إلا أولئك الذين اخفوا انفسهم فحمل ذكرهم [1]ونظرا للشدة التي ظهر بها الفاطميون في حمل المالكية على تطبيق التعاليم الشيعية فإن بعض فقهاء المالكية غادروا القيروان مثل: أبي الأسود وموسى القطان الذي خرج إلى البادية والذي انضم إلى ثورة أبي يزيد، واحمد بن نصر الداودي الاسدي الذي توجه إلى تلمسان وعاتب فقهاء القيروان على بقائهم بها، ويحيى بن عمر الكناني الذي اختفى بسوسة، وقد اجمع عدد من كبار المالكية بإفريقية كالقابسي وابن أبي زيد وابن شبلون في النصف الثاني من القرن الرابع إلى إتهام العبيدين بالزندقة وعلى وجوب قتلهم لذلك وكانت هذه الفتوى بعد انتقال العبيدين إلى مصر كما أن عددا من الشعراء أنشأوا قصائد في هجوم العبيدين و منهم سهل الوراق و ابوالقاسم الفزازي[2].

([1])- ابن تميم القيرواني، المرجع السابق، ص17.

([2])- إبراهيم حركات،المرجع السابق،ص308.

واستمرت ملاحقة الفقهاء المالكيين بعد ذلك للدخول في الدعوة الشيعية وكانت الملاحقة بطريقة السلطة و المناظرة التي تتفق المصادر السنية على أنها ترجح كفة المالكية [1] وعلى عكس حركة الجدل في العصر الأغلبي التي لم تعرف كل تفاصيلها ولم تتخللها أعمال العنف ولم تخلف ضحايا وشهداء فإنها في العصر الفاطمي كانت تعتبر صورة من الجهاد الحقيقي في نظر المالكية لذلك نتج عنها ضحايا وشهداء، كما عرفت أغلب موضوعاتها وهي قضية تفضيل علي وصلاة التراويح والقياس ومنزلة السنة في التشريع وفضل المعلم على المعلم وتقديم المفضول على الفاضل بعد حصول الاتفاق، وامتحن على يد المروزي بالضرب والتعنيف كل من أبي سعيد محمد بن محمد بن سعيد التنوخي الذي هدده المروزي بقوله:" بلغني عنك أشياء اقل ما يجب فيها سفك الدماء فاشتغل بما يعنيك"، وامتحن أبو القاسم المرطوزي بالضرب على يد أبي العباس المحظ و مسبعاية من المروزي[2] كما امتحن على يد القاضي الحنفي إسحاق بن أبي المنهال جماعة من الصالحين والعلماء المدنيين فضرب بعضهم وحبس البعض الأخر، فمن من حبس ابن اللباد، واحمد بن نصر واحمد بن زياد، كما ضرب محمد بن احمد بن حمدون المؤدب وإبراهيم القسطلاني و إبراهيم المغربي و أمر عبيد الله عامله بالقيروان بضرب أبي بكر بن هذيل وابن البراذون خمسمائة سوط فضربهما إلى أن قتلا وطيف بهما مكشوفين بالقيروان تجرهما البغال بالحبال وصلنا نحو ثلاثة أيام ثم أنزلا ودفنا، وكانت الوشاية كافية لأن تحرك في عبيد الله نزوعه إلى القتل فقد قتل حسين بن مفرج وأبا عبد الله السدري وصلبهما لاتهامهما بالتشيع به وسجن أبا العرب وابنه مده لتأييد أبي العرب بني الأغلب وأباح لقضائه أن يطلقوا أيديهم في العلماء قتلاوضرباوتنكيلا[3].

كذلك قتل عمروس المؤذن لان بعض المشارقة الأحناف شهد عليه انه لم يقل في أذانه " حي على خير العمل " فقطع لسانه وعمل بين عينيه وطيف به القيروان ثم قتل بالمرضاخ، وضرب محمد بن العباس بن الوليد في جميع القيروان عريانا وصفع قفاه حتى سال دمه من رأسه وبرح عليه في الأسواق وطيف به عريانا على حمار. لاتهامه بالفتيا بمذهب مالك

---

(1) - إبراهيم حركات،المرجع السابق،ص308.

(2)-موسى لقبال، دور الكتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية من تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري/11م،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979،ص ص 419، 420.

(3)- ابن تميم القيرواني، المرجع السابق، ص 18،19

والطعن على السلطان [1] فظهرت المقاومة المالكية للمشروع الإسماعيلي بالانضمام والمساندة لثورة أبي يزيد(332ه-336ه)(943-947م) وقد اشتهرت أسماء مالكية في هذه الانتفاضة المسلحة بينهم عباس الملمسي، و أبي إسحاق السياني و أبي العرب صاحب الطبقات وربيع القطان[2]،فعندما اتفق هؤلاء رأيهم على إعلان الثورة جهزوا أنفسهم و أتباعهم بالعدة الكاملة وركزوا بنودهم قبالة مسجد القيروان وقد حملت هذه البنود وكان عددها سبعة تحمل شعارات مختلفة وتميزت عن بعضها بألوان خاصة، فكان بند الملمسي زعيم للحركة احمر وقد كتب عليه شعار "لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله لا حكم إلا لله وهو خير الحاكمين "ومثله البندان اللذان رفعهما ربيع بن سليمان القطان وقد كتب على احدهما : بسم الله الرحمان الرحيم، لا إله إلا الله محمد رسول الله، وفي الأخر كتب "نصر من الله وفتح قريب على يد الشيخ أبي يزيد اللهم انصر وليك على من سب نبيك و أصحاب نبيك" وكان مع أبي العرب تميم بند اصفر كتبه عليه بعد البسملة الآية القرآنية " قاتلوا أئمة الكفر"وكتب على البند الأخضر الذي رفعه أبو نصر الزاهد قوله تعالى:" قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم"، وكتب على البند الأبيض الذي رفعه السباي: بعد البسملة "محمد رسول الله وأبو بكر الصديق، وعمر الفاروق" واكبر البنود كان أبيض وقد رفعه إبراهيم العشماء وكتب عليه : قوله تعالى :"ألا تضروه فقد نصره الله إذ أخرجه[3] الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا".

واكتملت إعدادهم بخطبة أبي إبراهيم احمد بن أبي الوليد التي ألقاها يوم الجمعة فطعن في الحكم الفاطمي وشهر بالخلفاء واغري الجماهير السنية بالعمل الجاد وحثهم على الجهاد و الإخلاص في قتال الشيعة إلى جانب الشيخ أبي يزيد ويفضل قوة أهل السنة وتأييدهم للحركة أحرز أبو يزيد انتصارات كبرى ضد القادة الخلفاء الفاطميين، وهدد الخلافة الفاطمية

(1) – ابن تميم القيرواني، المرجع السابق،ص19.
(2)- اسماعيل سامعي،دراسات و بحوث مغربية، ص189.
(3)- موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، المرجع السابق،ص ص427،427.

بالسقوط، ولما أصبح في مركز قوة وعد الخليفة الفاطمي القائم محصورا بالمهدية حيث مات محصورا وفي نفسه مقهورا[1].

(1) - موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، المرجع السابق، ص429.

الفصل الثاني

المبحث الأول:

التعريف بالمذهب الشافعي: ينتسب إلى مؤسسه محمد بن إدريس الشافعي (150-204) ويقتضي الفهم الجيد لفقه الشافعي معرفة عميقة بأصول الفقه وهو علم يعتبر الشافعي نفسه هو جامع شمله ومقعده، وبالتالي فهو مؤسسه الحقيقي .وكان للمذهب الشافعي أنصار من فقهاء والطلاب ، خصوصا الذين تلقوا المذهب من الإفريقيين بمصر، ومال إليه غير واحد من إفريقية من القرن الرابع ،على أن الظاهرة الملحوظة أن الميل إلى المذهب الشافعي ظل مبادرة فردية دون تدخل رسمي علني وإلزامي من أي جهة مغاربية ،كما أن هذا الميل كثيرا ما امتزج بالمؤشرات المالكية أيضا بحكم الدراسة المزدوجة للمذهبين ،ومن أوائل الذين تحولوا إلى المذهب الشافعي سعيد بن الحداد الغساني الذي درس المذهب خلال النصف الثاني من القرن الثالث ،بعد أن تلمذ على محمد بن سحنون ،غير أنه كثيرا ما كان يخالف الشافعي أيضا، بل إن كتبه في الرد عليه تأليفا خاصا[1].

المبحث الثاني :

❖ **أطوار المذهب الشافعي** :وقد مر المذهب الشافعي بعدة أطوار هي:

أ) طور الإعداد والتكوين :وابتدأ هذا الطور بعد وفاة الإمام مالك سنة 179ه ، واستمر فترة طويلة حيث استغرق حوالي ستة عشرة عاما إلى أن قدم الشافعي إلى بغداد للمرة الثانية سنة 195ه[2].

ب) **طور الظهور للمذهب القديم** : و احتلت هذه المرحلة الفترة الزمنية من وقت قدوم الشافعي إلى بغداد المرة الثانية سنة195ه وحتى رحيله إلى مصر سنة 199ه[3]

---

(1) إبراهيم حركات، مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلم حتى القرن 9ه/15م،المرجع السابق،ص315.
(2)-علي جمعة محمد، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، المرجع السابق، ص23.
(3)-علي جمعة محمد، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، المرجع السابق، ص23.

ج)**طور النضج و الاكتمال لمذهبه الجديد:** وبدأ بقدومه إلى مصر سنة 199هجري وحتى وفاته بها سنة 204 هجري [1] .

د) **طور التخريج و التذليل** : ابتدأ على يد أصحاب الشافعي من بعد وفاة الإمام الشافعي و امتد حتى منتصف القرن 5 هجري تقريبا ، وبعض الباحثين يصل به إلى القرن 7 هجري ، وفي هذا الطور نشط الأصحاب إلى استخراج المسائل من أصول المذهب[2]

ه) **طور الاستقرار:** حيث استقرت مدارس المذهب ، وتم الجمع بينها و الانتهاء من الترجيح فيها اختلف فيه علماء المذهب ثم وضعت الكتب المختصرة في المذهب الذي يشمل على الراجح في المذهب وشرح هذه المختصرات بطريقة مدرسية[3].

المبحث الثالث :

❖ أماكن انتشاره :

في مصر: يقول ابن خلدون ، و كان الغالب على أهل مصر الحنفي و المالكي كما تقدم فلما قدم إليها الإمام الشافعي انتشر بها مذهبه و كثر ، و أما الشافعي فمقلدوه بمصر أكثر مما سواها و كان مذهبه قد انتشر بالعراق و خراسان و ما وراء النهر ، و قاسم الشافعية الحنفية في الفتوى و التدريس في جميع الأمصار ، وعظمت مجالس المناظرات بينهم و شحنت كتب الخلافات بأنواع استدلالاتهم ثم درس ذلك كله بدروس المشرق و أقطاره ، و كان الإمام محمد بن إدريس الشافعي لما نزل علي بن عبد الحكم بمصر أخذ عنه جماعة من بني عبد الحكم و أشهب وابن القاسم وابن الدواز وغيرهم ثم الحارث بن مسكين وبنوه»[4]

([1]) -علي جمعة محمد، المرجع السابق،ص23.
([2])-علي جمعة محمد، المرجع السابق، ص23.
([3])-علي جمعة محمد، المرجع السابق، ص23.
([4])-ابن خلدون، المقدمة، تونس، دار المعارف، 1991 ، ص 377.

ثم انقرض فيه أهل السنة من مصر لظهور الرافضة و تداول بها فقه أهل البيت و تلاشي من سواهم إلى أن ذهبت دول العبيديين من الرافضة على يد صلاح الدين يوسف بن أيوب و رجع إليها فقه الشافعي و أصحابه من أهل العراق و الشام فعاد إلى أحسن ما كان و نفق سوقه[1].

في الشام و العراق : و كان الغالب على أهل الشام مذهب الأوزاعي حتى ولي قضاء دمشق بعد قضاء مصر أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقي الشافعي فأدخل إليها مذهب الشافعي و حكم به و تبعه من بعده من القضاة و هو من أدخله إلى الشام و كان يهب لمن يحفظ مختصر المزني بمائة دينار ، كما أن المذهب انتشر فيما وراء النهر ، و كان الغالب على كثير من البلدان في إقليم المشرق ككورة الشاس و إيلاق و طوس و نسا و أبوزد و غيرها و في هراة و سجستان و سرخس ، كانت تقع عصبيات بين الشافعية و الحنفية تراق فيها الدماء و يدخل بينهم السلطان ، و ذكر عن إقليم القور الذي هو من بلاد الموصل و آماد .... إلخ انتشار الشافعي و الحنفي فيه قال : " وفيه حنابلة " و ذكر أن الشافعي كان الغالب على إقليم كرمان[2].

و أما المغرب فلم يكن حظه كثيرا لغلبة المالكي على بلاده حتى أنه كان يقول : رأيت أصحاب مالك يبغضون الشافعي و يقولون : " أخذ العلم عن مالك ثم خالفه " ، كما قيل عن القيروان : " ليس في أهلها غير حنفي و مالكي مع ألفة عجيبة ، لا شغب بينهم ولا عصبية " و قيل عن الأندلس : " ليس إلا مذهب مالك فإن ظهرا على حنفي أو شافعي نفره "[3].

([1])-ابن خلدون، المصدر السابق، ص 377.
([2])- أحمد تيمور باشا، نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية، المرجع السابق، ص293.
([3])-المرجع نفسه،ص293.

المبحث الرابع :

❖ أسس المذهب الشافعي :

1. **إتباع الكتاب والسنة** :لا شك في شدة إتباع الإمام الشافعي -ض- للسنة النبوية الشريفة حتى أنه قال :" كل حديث عن النبي (ص) فهو قولي و إن لم تسمعوه مني "[1].
2. **إتباع الحق والدليل** :وهذه من أهم مميزات مذهب الإمام الشافعي- ض-فما كان يحول بينه وبين أتباعه للدليل حائل من متابعة عمل أهل بلده أو تقليد أحد من الأئمة السابقين عليه[2].
3. **الاهتمام بأقوال الصحابة**:حيث أن الشافعيكان يرى أقوال الصحابة فيما اتفقوا عليه حجة أما إذا اختلف الصحابة في مسالة فيحتاج الأمر إلى الترجيح بينهم بدليل أخر[3].
4. **الأخذ بالقياس** : وقف الإمام الشافعي - ض - في القياس موقفا وسطا ،فلم يتشدد فيه تشدد الإمام مالك و لم يتوسع فيه توسع أبي حنيفة ، ومع هذا فكان الإمام الشافعي -ض -يرى أن للقياس أهمية كبيرة في العملية الفقهية حتى جعله هو و الاجتهاد بمعنى واحد ، و كان - ض – يقول : الاجتهاد القياس[4].
5. **الاستقراء** : وهو عبارة عن تتبع أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل على تلك الجزئيات حيث يستدل بإثبات الحكم للجزئيات بعد تتبع حالها على ثبوت الحكم الكلي لتلك الجزئيات وبواسطة ثبوته الكلي يثبت للصورة المتنازع في حكمها، ومثاله: الاستدلال على أن الوتر مندوب وليس بواجب بأن الوتر يؤدي إلى الدابة في السفر وقد ثبت تتبع أحوال النبي (ص) أنه ما كان يصلي الفرائض

---

(1)-علي جمعة محمد، المرجع السابق، ص25.
(2)-طالب عبد الرحمن، السنة عبر العصور، المرجع السابق، ص105.
(3)-المرجع نفسه، ص105.
(4)- قادة بن علي، مجلة الثقافة الاسلامية، المرجع السابق، ص 25.

على الدابة وإنما كان يصلي النوافل فقط فما صلى الوتر على الدابة علمنا أنه مندوب وحملنا ما روى مما يوهم ظاهرة وجوب الوتر على تأكيد الاستحباب[1].

المبحث الخامس:

❖ ترجمة الإمام الشافعي:

- **نسبه و مولده** : هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد الله بن عبد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي المطلب الشافعي الحجازي المكي يلتقي مع رسول الله (ص) في عبد مناف ولد في سنة مائة و خمسين و هي السنة التي توفي بها أبو حنيفة .

فقد امتاز الإمام الشافعي عن باقي الأئمة بتدوينه كتب المذهب بنفسه ، كما أنه يعتبر عند جمهور المحققين أول من كتب في أصول الفقه و شرحها ، و اعتنى بالقواعد الكلية أكثر من الفروع الفقهية ومن ركائز المذهب انه حاول أقصى جهده أن يمزج بين مدرستي الحجاز و العراق ، كما حاول أن يمزج بين مدرسة الرأي و مدرسة الأثر [2]، و قد هضم في كتابه موارد التشريع أكثر النصوص و القوانين الدينية و الاجتماعية في الإسلام التي بناها على دراسته و تحقيقه الدقيق للحديث .

وآراء الشافعي تعدوا وسطا بين المالكية و الحنفية و أهم آرائه تتلخص بما يلي : " يجب استفتاء جميع المسلمين في تفسير النصوص و الشرع الإسلامي "، و قد أقر بهذا الرأي الإجماع و أتباع هذا المذهب منتشرون في مصر و شرق إفريقيا و إندونيسيا [3] .

والده إدريس بن العباس ولم تنقل عنه كتب التراجم شيئا كثيرا سوى أنه يقيم في المدينة المنورة فظهر فيها بعض ما يكرهه فخرج إلى عسقلان فأقام بها ومات فيها بعد مولد إمامنا الشافعي بقليل، سكن الإمام الشافعي وأمه مكة المكرمة لينشأ في طفولته بين بني قومه بني المطلب القريشيين وفي هذه الفترة الزمنية من حياته بدأت تتشكل شخصيته العلمية فتظهر

([1])- المرجع نفسه،ص25.
([2])- سامي بن عبد الله بن أحمد المغلوث، اطلس الأديان، المرجع السابق، ص439.
([3])- فؤاد جميعان، مآثر العرب العلمية أساس حضارة الغرب، المرجع السابق، ص128.

بدايات ملكته الفقهية فالتطور العلمي له كان على مرحلتين المرحلة الأولى كانت تعلمه القراءة والكتابة ورافق ذلك حفظه للقرآن الكريم والمرحلة الثانية هي التي تردد خلالها الإمام الشافعي على قبائل العرب حول مكة وقبيلة هذيل منها خاصة[1].

المبحث السادس :

- رحلاته و دعوته لمذهبه : بعد وفاة مالك - رحمه الله تعالى – انتقل الإمام الشافعي إلى اليمن واتهم فيها باشتراكه في ثورة لبعض العلويين ، ولما علم هارون الرشيد بذلك طلبه فأرسل إليه ببغداد ، لكنه عفا عنه ، و أعجب بسعة اطلاعه بالعلوم كلها ، بالقرآن و السنة و الفقه ، بل بالفلك و الأنساب ... إلخ ، كما أعجب بحديثه و موعظته ، مما دعاه إلى تكريمه و تبجيله ، ثم خرج الشافعي إلى مصر ونشر بها مذهبه الذي يجمع بين طريقة الحجازيين في الاعتماد على الكتاب و السنة ، وطريقة العراقيين في الاعتماد على القياس ، وقد عد الإمام الشافعي بحق أول من كتب في علم أصول الفقه في كتابه الملقب باسم الرسالة [2] وهي مختصر فقهي يضم معظم أبواب الفقه المتصلة بالعبادات و البيوع و المعاملات ، و ختمه بتوجيهات أخلاقية، و منهجه في كل باب أن يذكر المسائل الأساسية التي ينبغي أن يتعرف عليها المبتدئ ، و كثيرا ما يذكر ما يجوز و ما لا يجوز تمييزا للحلال من الحرام .

ولا يلجأ إلى كثرة التفريعات و الافتراضات ، و لقد ألفت الرسالة لغرض تعليمي و هذا من خلال معطياتها البيداغوجية و العلمية و بظهور تهذيب البرادعي في النصف الثاني من القرن الخامس ظهر منافس جديد للرسالة ، فإن له صورة نقدية غير الصورة التي ظهرت بها الرسالة التي تدخل في إطار الالتزام بعمل سحنون ، و الطلاب يميلون إلى النقد و الإثارة الفكرية[3].

(1)- أكرم يوسف عمر القواسمي، المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، دار النفائس، ط2، 2008، ص ص45،44.
(2)- أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ديوان الإمام الشافعي، دارالهدى، عين مليلة، الجزائر، ص6.
(3)-إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص216.

وقد كان الإمام الشافعي يعمل على نسر العلم في أواسط طلابه حيثما حل ، إذ كان متطلعا في شتى العلوم و المعارف ، يأتيه طلاب العلم من كل مكان، فيقضي يومه كاملا في نشر العلم بين فئة و أخرى ، فهذه تطلب الحديث و تفسيره و معانيه، وتلك تأتيه للمذاكرة و النظر ، فيرضيهم جميعا ولا ينصرفون إلا وقد أخذوا منه بزاد وفير مِن العلم لا يكادون يجدونه عند غيره، ناهيك عنه أن ملاك أمره إخلاص العمل لله تعالى ، حيث روي عنه أنه قال : " ما في قلبي من علم إلا وددت أنه عند كل أحد ولا ينسب إلي "، كما قال :" وددت أن كل علم أعلمه تعلمه الناس ، أوجر عليه ولا يحمدوني "[1].

و كان الشافعي قد حدد في كتابه أسس الاستدلال من النصوص (القياس) ووضع المعايير لسلامة تطبيقها ، و قد تفحص الحجة أو تقويم صلاحية السنة بمعادلة قوتها التشريعية إلى جانب القرآن ، كما نظر في الاستحسان الذي لم يجد فيه قوة الصلاحية ، و في أحاديث صحابة الرسول (ص) التي وجدها ضعيفة إذ لم تدعمها السنة ، و في الإجماع الذي قال أنه غير موجود إلا في الشعائر و في رواية القرآن نفسه ، و قد حمل نشر رسالة الشافعي عددا من المفكرين على تأييد آرائه أو مناهضتها ، وقد كانت مدرسة الشافعي أول ما قام من المدارس مستندة على رسالة مؤسسها و قد أخرج ابن برهان الفارسي كتابين عن الأصول مفسرا و موضحا المبادئ الأصولية في الرسالة[2].

- **أهم تصانيف الشافعي :**

تصانيفه كثيرة نأتي على ذكر أهمها و التي هي الأم في عشرين مجلدا ، و جامع المزني الكبير ، و جامعه الصغير ، و مختصريه الكبير و الصغير ، و مختصر البويطي و الربيع ، و كتاب حرملة و كتاب الحجة و هو المعروف بالقديم ، و يرويه عن أربعة من جلة أصحابه و هو أحمد بن حنبل و أبو ثور و الزعفراني و الكرابيسي ، أما الرسالة فقد ضمن فيه قواعده و أصوله إذ أرس فيه قواعد الاستنباط عندما جعل مصادر الفقه أربعة : القرآن و السنة و القياس و الإجماع و بيان الناسخ و المنسوخ و مراتب العموم و الخصوص و كان معتصما

([1])-محمد بن إدريس الشافعي، المرجع السابق، ص7.

([2])- إسماعيل راجي الفاروقي،أطلس الحضارة الإسلامية، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، مراجعة: رياض نور الدين، مكتبة العبيكان،الرياض،ط1 ، 1998 ،ص ص 397، 398.

بالحديث و السنة دون أن يغفل التفكير و أصول الفهم لكنه رفض الأخذ بالاستحسان الذي أخذ به الحنفية الذين جعلوه أحد مصادر التشريع الفرعية و قد اهتم تلامذته بنقل آرائه و حفضها و دراستها من ثم لتوحيد طبقة مجتهدي المذهب الذين اجتهدوا وفق أصول الشافعي فجاءت آراءهم مكملة و موثقة للمذهب من بعد الشافعي[1].

المبحث السابع :

انتشار المذهب الشافعي بالمغرب الإسلامي و موقف المذاهب الأخرى منه:

إن المذهب الثاني الذي كان قد دخل المغرب الإسلامي هو المذهب الشافعي على الرغم أن حظه لم يكن كبيرا لغلبة المذهب المالكي إلا أن عوامل ساعدته على الانتشار وذلك لقربه من مصر مركز نضجه ونموه، فقد اجتاز إلى جانب المذهبين الأوزاعي والمالكي بلاد العدوة إلى الأندلس حيث عمل ابن مخلد على إدخال المذهب الشافعي في القرن النصف الأول من القرن الثالث هجري الموافق للنصف الثاني من القرن التاسع الميلادي[2].

وذكر الخشني عددا من علماء الشافعية بإفريقية أمثال :

- **أبي عبد الله البجلي** : هو أبو عبد الله البجلي محمد بن علي كان يغلب عليه مذهب الشافعي ومعارضات المزني ومعاني الناظر في الفقه وكان يذهب مذهب المزني في أن الاسم غير المسمى ويقول لو أن الاسم المسمى لكنت إذا قلت نارا وجدتها تلفح وإذا قلت كلبا وجدته ينبح، وكان له أوضاع في الفقه حسنة على معاني النظر ككتاب الحجة في الشاهد ويمين أربعة أجزاء وككتابه في الرد على الشكوكية وكان جليل المقدار رئيسا من رؤساء العلماء ، صحب المزني ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، وعرض عليه أبو العباس بن إبراهيم القضاء فأبى أن يقبلها[3].
- **عمر بن علي** : قال وحدثني عبد الله بن الوليد عن موسى بن الحسن قال: أخبرنا سليمان بن حرب قال أخبرني عمر بن علي بن مقدم قال : كنت ببغداد مع أخي وهو

([1])-عبد القادر صالح، العقائد و الأديان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2006، ص 178، 179.
([2]) - بروف نسال ليفي ، حضارة العرب في الأندلس ، ترجمة : ذو فان قرقوط ، دار مكتبة الحياة، بيروت ، ص49
([3]) -الخشني ، طبقات علماء إفريقية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ص 213.

على المظالم وكان بها عبد الرحمن بن زياد بن أنعم فدخل يوما على أبي جعفر فقال يا ابن أنعم ألا تحمد ربك الذي أراحك مما كنت ترى ببابِ هشام ؟[1]

وقال عبد الله بن الوليد وحدثونا أنه لما غلب البربر على القيروان وفد إلى الخليفة رجال قال عبد الرحمن فكنت أنا فيهم قال فلما صرت إليه قال لي كيف رأيت ما وراء بابنا؟قلت له رأيت ظلما فاشيا وأمرا قبيحا قال فقال لي لعله فيما بعد من بابي فقلت بل كلما قربت من بابك استفحل الأمر وغلظ[2].

- **أبو إبراهيم إسحاق بن نعمان** : ومن رجالهم رجل اسمه إسحاق يكنى بأبي إبراهيم ابن نعمان كان مذهبه مذهب الشافعي والنظر والحديث ولم يكن من أهل المناظرة لأنه لقى الرجال الكبار بالمشرق وسمع منهم وسمع بالقيروان من يحيى بن عمر وغيره كان يحكي أنه جمعه الطريق بالحجاز برجل بغدادي وكان أنداك يرى مالك فقال البغدادي روي عن النبي - ص- كذا فقال له ابن نعمان فيما ذكر مالك لا يرى ذلك قال فقال لي البغدادي شاهت وجوههم يا أهل المغرب تعارضون قول النبي يقول مالك[3].
- **أبو بكر القمودي** :وأبو بكر بن القمودي كان حاد القنا بصيرا بوجوه الكلام عارفا بأبواب المناقضة متدربا في صنعة المعارضة صحب سعيد بن الحداد وغيره من وجوه العلماء و ناظر أبا العباس الشيعي مناظرة أفهمه فيها فجعل أبو عبد الله الشيعي يحرك له أصبعه و يقول له: وإنك لتظهر لأهل البيت ما أرى منك من البغضاء و تنصب في توهين أمرك ما أسمع من حجاجك فاضطر الرجل إلى الاعتذار و خاف سفك الدم و لم يدخل في قلوب القوم له من الإجلال و المهابة ما دخل لسعيد بن الحداد[4].
- **ابن الصباغ** : كان كلماثيا ، حادا ، جسورا وكان لا يقر بحجة الإجماع التي نصبها ابن النظار في كتبهم ويقول لم يكونوا في بيت واحد ولا مصر واحد فيسألوا فيعرفوا اجتماعهم من ادعى الإجماع فقد ادعى المحال الذي لا يصح أبدا و كان يقول ما أبالي

(1)- المرجع نفسه ، ص 30.
(2)-الخشني، المرجع السابق،ص 30.
(3)-أبو العرب بن تميم، المرجع السابق، ص 238.
(4) -الخشني، المرجع السابق،ص 214.

إذا قامت لقول حجة من كتاب الله أو من سنة رسول الله لو أتى بها على قرن ، قيل لبعض المتكلمين ببلدنا من أحد ابن الصباغ أو ابن الثمار فقال ابن الصباغ أحد و أجرى على الله[1].

- **أبو العباس بن السندي** : ومن رجالهم رجل يعرف بأبي العباس بن السندي كان مذهبه مذهب الشافعي و النظر لأنه لم يكن فيما علمت من أهل المناظرة وكان ممن ضربه الشيعي و عند به و أخذ نعمته مات قبل سنة عشرين[2].
- **عبد الملك بن محمد الضبي** : و عبد الملك بن محمد الضبي المعروف بابن البرذون كان مذهبه مذهب الشافعي و كان به معنيا و كان مواظبا على صحبة البجل و محمد بن علي و كان يناظر في الفقه و الجدل مناظرة لا بأس بها ، غلب عليه حبه الدراهم أنداده من كتاب الوثائق فشرق و افتخر بذلك ولم يشتهر به كأشتهار ابن خالته علي بن منصور فهو اليوم ممن أثرى و أقاء و اكتسب بها إلتزمه من أخذ الدراهم في كتب الوثائق[3].

موقف المالكية من المذهب الشافعي :

يروي المقدسي أن بسائر بلاد المغرب إلى مصر لا يعرون مذهب الشافعي - رحمه الله إنما هو أبو حنيفة و مالك - رحمهما الله – وكنت يوما أذاكر بعضهم في مسألة فذكرت قول الشافعي فقال : أسكت من هو الشافعي ؟ " إنما كان بحران : أبو حنيفة لأهل المشرق و مالك لأهل المغرب أ فتتركهما و تشتغل بالساقية ؟ " فأهل المغرب على هذا لا يعبؤون بغير مذهب مالك و لا يرون إماما جديرا بالمسلمين أتباعه غير مالك و أبي حنيفة و قد ألف أقطاب المالكية كتبا في الرد على الشافعية نذكر منهم محمد بن سحنون و القاضي ابن طالب و أبا عثمان بن الحداد الذي بعث برده إلى المزني و أعجزه و أفحمه ، ويبلغ الحذر من هذا المذهب ببعضهم حدا مريبا حتى كان الميل إليه ضرب من المعصية أو الجريمة [4] ، يروي صاحب معالم الإيمان عن أبي العباس الفضل بن نصر الباهي المعروف بالرايس أنه يميل

---

(1)-الخشني، المرجع السابق،ص 215.
(2)-المرجع نفسه،ص217.
(3)-المرجع نفسه،ص218.
(4) - المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق و نشر: شالزيكلات،الجزائر، 1950،ص42.

إلى مذهب الشافعي فعارضه ابن ناجي و قال : " قال المالكي : كان عالما بمذهب الشافعي و هذه العبارة ليس فيها ما يدل على أنه يميل إليه فهو خلاف ما ذكر الشيخ و الله أعلم " فحاول بذلك ابن ناجي أن ينفي عن الشيخ أبي العباس الميل إلى مذهب الشافعي فكان هذا المذهب في نظرهم وصمة عار ينبغي أن يبرأ منها أبو العباس أو جريمة لا يمكن أن يقترفها مثله[1].

قال المقدسي :" رأيت أصحاب مالك– رحمه الله – يبغضون الشافعي قالوا : أخذ عن مالك ثم خالفه ، وهذا الجواب وإن لم يكن شافيا فإنه مع ذلك يدل على تعصب المالكية الشديد لمذهبهم ونبذهم ما عداه[2].

أما علاقة المذهب الشافعي بالمذهب الحنفي :

يبين المقدسي طرفا من موقف الأحناف فيقول : " وكنت يوما أذاكر بعضهم في مسألة فذكرت قول الشافعي – رحمه الله – فقال : أسكت من هو الشافعي ؟ إنما كان بحران أبو حنيفة لأهل المشرق ، و مالك لأهل المغرب ، فاعتبر أبي حنيفة بحرا دليل على نزع التعصب المذهبي ، فبهذا يعد الأحناف أبا حنيفة بحرا و غيره نهرا ، و لا ينبغي الأخذ من النهر ، وترك البحر ، و بالتالي فالعلاقة بين الشافعية و الحنفية يمكن تصورها على أنها كانت علاقة تعال و علاقة مبنية على عدم التكافؤ ، ولكن لم تصل إلى حد العداوة ، ثم إن مذهبهم مذهب أهل الدولة و بالتالي فإنهم سيعارضونه في مجال أحكام القضاء و الفتوى و المناظرات الفكرية و المذهبية[3].

(1) - الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج3 ، المطبعة التونسية العربية، 1320،ص69.
(2) -المقدسي، المرجع السابق،ص95.
(3)-المقدسي، المرجع السابق،ص 336.

الفصل الثالث

المبحث الأول:

التعريف بالمذهب الحنفي : هو أحد مذاهب السنة الأربعة وأقدمها ينسب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (80ه- 150م / 699م -- 767م) [1]كان منشأ هذا المذهب بالكوفة موطن الإمام ثم انتشر في سائر بلاد العراق يقال لأصحابه أهل الرأي لأن الحديث كان قليلا بالعراق فاستكثروا من القياس ومهروا فيه ولإمامهم مقام في الفقه ، كما أن هذا المذهب شاع في بلاد بعيدة ومدن عديدة كنواحي بغداد ومصر و بلاد فارس و الروم و بلخ وبخاري و فزعانة وأكثر بلاد الهند و السند وبعض بلاد اليمن وغيرها [2] وهكذا يبدوا أن دخول المذهب الحنفي إلى إفريقية يعود إلى النصف الأخير من القرن الثاني قبل نشأة دولة الأغالبة ولما كان معظم رواده بما فيهم أسد بن الفرات قد درسوا المذهب المالكي أيضا ، لكن المذهب الحنفي لم ينتشر على نطاق واسع خارج إفريقية ومن المفارقات أن المذهب الحنفي شهد أشد أوج قوته بإفريقية في ظل الفاطميين على عكس المذهب المالكي الذي شهد أشد قوته على عهد الأغالبة مع أن مذهبهم الرسمي هو الحنفي[3] وقد مكن هذا المذهب في الانتشار أبي يوسف بعد توليه منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية وكان المذهب الرسمي لها كما كان مذهب السلاجقة و الدولة الغزنوية ثم الدولة العثمانية وهو الآن شائع في أكثر البقاع الإسلامية ويتركز وجوده في مصر و الشام و العراق و باكستان و الهند والصين ، فكان من سمات هذا المذهب أنه نشأ في الكوفة مهد مدرسة الرأي[4].

وتكونت أصوله على يد صاحبه وأجملها هو في قوله : " إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله (ص) فإذا لم أجد فيها أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع

([1])-عبد القادر صالح، العقائد و الأديان، المرجع السابق، ص120.
([2])- أحمد تيمور باشا، نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية، المرجع السابق،ص9.
([3])-إبراهيم حركات، مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلم حتى القرن 9ه/11م، المرجع السابق، ص303.
([4])- سامي بن عبد الله بن أحمد المغلوث، أطلس الأديان،المرجع السابق،ص439.

قول من شئت ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي و الحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب فلي أن أجتهد كما اجتهدوا "[1].

ويمتاز هذا المذهب بالعديد من الأسس أهمها أنه يمتاز بالفقه التقديري في مسائل لم تقع ويفرض وقوعها وقد كثر هذا النوع عند أهل القياس لأنهم إذ يحاولون استخراج العلل للأحكام الثابتة بالكتاب و السنة كما أن الأدلة الفقهية عند أبي حنيفة سبع وهي : الكتاب و السنة وأقوال الصحابة و الإجماع والقياس و الاستحسان و العرف ، كما أن الأحاديث المتواترة حجة عند أبي حنيفة ولم يعرف عنه أنه أنكر خبرا متواترا كما يعلم من خلال فروعه الفقهية أنه كان يرفع المشهور إلى مرتبة قريبة من اليقين إنه يصل إلى درجة تخصيص القرآن الكريم و الزيادة على أحكامه ، كما يتبين من فروع الفقه المروية عند أبي حنيفة و أصوله أنه كان يأخذ بأحاديث الآحاد ويتخذ منها سنادا لأقيسته و لهذا نرى فروعا كثيرة عند أبي حنيفة أخذ فيها بالحديث و ترك القياس و فروع أخرى أخذ فيها بالقياس و خالف خبرا روى فيها رأي مخالفته للقواعد العامة [2].

المبحث الثاني :

التعريف بالإمام أبو حنيفة و أهم رجاله :

هو الإمام البارع أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي (بضم الزاي وفتح الطاء) مولى لبني تيم الله بن ثعلبة فاعتق قولاؤه لبني تيم الله بن ثعلبة ثم لبني قفل ، وكان أبو حنيفة خزازا ودكانه معروف في دار عمرو بن حريث بالكوفة ، ولد بن حنيفة سنة ثمانية بالكوفة[3] ونشأ وترعرع بها ، وجده زوطي من أهل كابل ، عاش أبو حنيفة 67 سنة منها 52 سنة في العهد الأموي ، و 18 سنة في العصر العباسي فهو إذن مخضرم عاش أحسن الفترات في تاريخ الدولة الإسلامية إلى سقوط بني أمية وقيام الدولة العباسية ، ولد أبو حنيفة في عهد عبد الملك بن مروان ، (65ه - 86ه/ 685م - 705م) كما نشأ في ولاية بن الحجاج يوسف ،

([1])- سامي بن عبد الله بن أحمد المغلوث، أطلس الأديان، المرجع السابق، ص439

([2])-علي جمعة محمد، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، المرجع السابق،ص91 – 93.

([3])- الصيمري، اخبار أبي حنيفة و أصحابه، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،ط1، 1976 ، ص ص 1 ، 2.

وكان شبا أيام عمر بن عبد العزيز (99ه – 101ه / 719م -720م) أما تعليمه فقد كان أولا بالكوفة حيث أدرك أربعة من الصحابة و كبار التابعين[1].

و راح ينتقل بين مجالس العلماء و حلقات دروسهم يأخذ عنهم طرفا من العلوم اللسانية و الشرعية وأغرف في ذلك إغرافا حتى نصح بالتفرغ للدرس و التخصص فيه فما كان منه إلا أن ترك متجره أقبل على اقتناء العلم من مدارس الكوفة و البصرة و غيرهما و بلاد العراق في عصره بدأت تأخذ بأسباب العلوم وكانت حافلة برجال الحديث والفقه والآخذين بالفلسفة الشرقية والإغريقية وغير هؤلاء من أصحاب النحل المختلفة فمال في بداية أمره إلى علم الكلام حتى برز فيه وناظر أهل الفرق الكلامية فبر الناس بسعة علمه وقوة حجته[2].

ثم انصرف إلى العلوم الشرعية و التفقه في الدين معرضا عن علم الكلام و في ذلك يقول : " كنت رجلا أعطيت جدلا في الكلام ، فمضى دهر كنت فيه أتردد و به أخاصم و عنه أناضل و كنت قد نازعت الخوارج من الإباضية و الصفرية و غيرهم و كنت أعد الكلام أفضل العلوم ثم علمت أنه لو كان فيه خيرا لتعاطاه السلف فهجرته . "[3].

و قال عنه الذهبي : " و كان إماما ورعا عالما متعبدا كبير الشأن لا يقبل جوائز السلطان بل يتجر و يتكسب . "[4].

طلب القضاء منه فرفضه بقوة وصفه علماء عصره بغزارة علمه و نصاعة حجته وبتقواه وورعه ، قال الشافعي : " الناس عيال على أبي حنيفة بالفقه " وعلى الرغم من أن أبا حنيفة يعد من أقطاب مدرسة الرأي الفقهية لكن هذا لم يكن ليحصل إلا عندما لا يجد أبو حنيفة نصا في القرآن و السنة أو قولا من أقوال الصحابة حتى القياس الذي يلجأ إليه يجب أن يكون متحدا في العلة المنصوص عليها أو المشار إليها أو المستنبطة من نص آخر ، كما أنه كان

(1)-إسماعيل سامعي،المذهب الحنفي في إفريقية وبلاد المغرب الإسلامي من القرن 2 إلى 4هـ، الجزائر، 1989،ص ص 26،27.

(2)-أبو زهرة، أبو حنيفة، حياته و عصره وآراؤه الفقهية، دار الفكر العربي، ط2، 1955،ص 21.

(3)-أبو زهرة، المرجع السابق،ص 22.

(4)-الذهبي أبو عبد الله، تذكرة الحفاظ، ج1، دار التراث العربي، القاهرة، ص 168.

يرى الخلافة الإسلامية الصحيحة انتهت بمقتل الخليفة علي –ض- و عدم شرعية الحكم الأموي[1].

وكان أبو حنيفة في حياته الدينية يعارض الأمويين و يناهضهم و في أيام العباسيين و خصوصا زمن المأمون سجن أبو حنيفة لأفكاره المتطرفة التقدمية التي عدها المأمون شذوذا عن أصول الإيمان الصحيح ، لم يكتب أبو حنيفة أيا من آرائه الدينية و لكن تعاليمه تداولت بين الناس و خصوصا بين تلاميذه و تتلخص آراء أبو حنيفة :" إن النصوص الواردة في القرآن الكريم و الحديث الشريف يجب أن تفسر حسب المكان و الزمان التي وجدت فيه و حسب القوانين و الأنظمة الطبيعية السائدة في كل قطر حتى تكون مقبولة لدى أراء الناس و تفكيرهم في تلك الأقطار "[2].

و أبو حنيفة غير متعصب في آرائه فقد أقر القياس و قال أيضا أنه لا بأس من ترجمة القرآن الكريم إلى لغات أخرى و أجاز الصلاة بلغات غير عربية ، و أجاز أخذ الفائدة وعد هذا المذهب أسمح المذاهب في السنة و قد شاعت تعاليمه بين العثمانيين الأتراك و في أفغانستان و باكستان و أواسط آسيا ايضا [3].

وضع أبو حنيفة مذهبه شورى بينهم لم يستبد فيه بنفسه دونهم اجتهادا منه في الدين و مبالغة في النصيحة لله و رسوله و المؤمنين فكان يلقي مسألة يقلبهم و يسمع ما عندهم و يقول ما عنده و يناظرهم شهرا أو أكثر من ذلك حتى تستقر أحد الأقوال فيها ثم يثبتها القاضي أبو يوسف في الأصول حتى أثبت الأصول كلها ، ثم لم يعاجل المنية أبا حنيفة حتى بلغ في مذهبه الأمنية و كان من توفيق الله له أن أمهله فآخر أجله حتى تصفح ما وصفه من المذهب و تأمله و هذبه و لخصه و قدره و لم يجعله ذا أقوال و لا ذا وجوه و اختلاف و أحوال بل تحرى فيه الصواب و قطع فيه الجواب و أبو حنيفة أول من دون علم الشريعة لم يسبقه أحد ممن قبله لأن الصحابة و التابعين - ض- لم يضعوا في علم الشريعة أبوابا مبوبة و لا كتبا مرتبة و إنما كانوا يعتمدون على قوة فهمهم و جعلوا قلوبهم صناديق علمهم فنشأ

([1]) - عبد القادر صالح، المرجع السابق،ص 120.
([2])- فؤاد جميعان، مآثر العرب العلمية أساس حضارة الغرب، المرجع السابق، ص 127.
([3])- فؤاد جميعان، المرجع السابق، ص127.

أبو حنيفة بعدهم فرأى العلم منتشرا فخاف عليه الخلف السوء أن يضعوه ولهذا قال أن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس وإنما ينتزعه بموت العلماء[1].

فيبقى رؤساء وجهاء فيفتون بغير علم فيضلون و يضلون فلذلك دونه أبو حنيفة فجعله أبوابا مبوبة و كتبا مرتبة فبدأ بالطهارة ثم بالصلوات ثم بسائر العبادات على الولاء ثم بالمعاملات ثم ختم بكتب المواريث [2] .

ومن الأصول التي وضعها أبو حنيفة هي الاعتماد على الكتاب و السنة النبوية و الإجماع و القياس و الاجتهاد و الاستحسان إلى جانب العرف و الاستنباط كما أنه أخذ بدرء الشبهات حيث فسر الأدلة المحتماة بما هو في مصلحة من توقع عليه العقوبات أخذ بهذه القاعدة (درء الشبهات) و قد قاد أبو حنيفة اجتهاده إليه من غير تعمد و لا نظر مسبق و هذا دليل على قوة الملكة الذهنية لهذه العبقرية[3].

و لقد وجد أبو حنيفة و مذهبه ثلاثة رجال ساهموا في التمكين للمذهب الحنفي و نشره و أولى هؤلاء الرجال أبو يوسف القاضي الذي هو الإمام الحافظ المتقن المجتهد المطلق أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن بحير (بإهمال الحاء) بن معاوية بن قحافة بن نفيل بن سدوس عبد مناف بن أسامة بن سمحة بن سعد بن عبد الله بن قدار بن معاوية بن ثعلبة بن معاوية بن زيد بن العوذ بن بجيلة الأنصاري البجلي - ض – و أما ميلاده فقد قيل أنه سنة 113هجري ، و عن أبي يوسف أنه قال : " صحبت أبا حنيفة سبعة عشرة سنة لا أفارقه في فطر و لا أضحى إلا من مرض " اجتمع أبي يوسف بمالك عام حجه مع الرشيد [4] و بحكم منصبه (قاضي القضاة) و المشرف على كل قضاة الدولة مكن لفقه أبي حنيفة من التطبيق الميداني ، و من ثم انتشر مذهبه و متن مذهب أبي حنيفة بالحديث لأن أبا يوسف كان أوسع اتصالا بالحديث و أفاد فقه أبا حنيفة بما ألفه من كتب ككتاب الصلاة[5]،

([1])-الموفق بن أحمد المكي، مناقب أبي حنيفة، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1981، ص ص 391 ،393.
([2])-الموفق بن أحمد المكي، المرجع السابق، ص 393.
([3])-محمد يوسف موسى، أبو حنيفة، مكتبة النهضة المصرية، ص 89.
([4])-علي محمد جمعة، المرجع السابق،ص78.
([5])- ابن النديم، الفرست، دار الكتب المصرية،القاهرة، 1348 ،ص 203.

و الزكاة و الصيام و الفرائض و الوكالة و الوصايا و كتاب الرد على مالك بن أنس و كتاب الخراج و قد اهتم بكتاب الخراج الذي ألفه خصيصا لهارون الرشيد قصد تنظيم أمور الدولة المالكية و تطوير هذا التنظيم[1].

محمد بن الحسن الشيباني : هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة – ض – و كان أبوه من جند أهل الشام فقدم وسطا بالعراق فولد بها محمد سنة اثنتين ثلاثين و مائة و نشأ بالكوفة و طلب الحديث و سمع سماعا كثيرا و جالس أبا حنيفة و سمع منه و نظر في الرأي فغلب عليه و عرف به و تقدم فيه و من كتبه المبسوط و الزيادات و الجامع الصغير و الجامع الكبير ... إلخ.

وكان حلقة وصل بين فقهاء الرأي كما كان حلقة وصل بين فقه أبي حنيفة و الشافعي[2].

أبو الهذيل زفر : هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل العنبري البصري الإمام صاحب أبي حنيفة ولد سنة عشرة و مائة و توفي في سنة ثمان و خمسين و مائة و إثنان و أربعون سنة و كان جامعا بين العلم و العبادة و كان صاحب حديث ثم غلب عليه الرأي ، كان ماهرا في القياس كما تولى ولاية البصرة و ساعد على تعميق المذهب الحنفي بالقياس و على نشره بحكم منصبه[3].

المبحث الثالث :

انتشار المذهب الحنفي في بلاد المغرب في عهد الأغالبة:

إن المصادر التي تتعلق بانتشار المذهب الحنفي في إفريقية و بلاد المغرب الإسلامي قليلة و شحيحة جدا فهي لا تمنحنا تفاصيل كافية عن الزمان الذي بدأ فيه انتشار المذهب الحنفي، و لا عن المكان الذي انتشر فيه و لا يوجد ما يدلنا على كيفية انتشاره إلا بعض الإشارات الخاطفة و لا تفاصيل أيضا عن الذين ساهموا مباشرة في نقله و إذاعته بين الناس عكس

(1)-ابن النديم، المرجع السابق، ص 203.
(2)-الذهبي، المرجع السابق،ص 292.
(3)-إسماعيل سامعي، المذهب الحنفي في إفريقية و بلاد المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص 32.

المذهب المالكي الذي كتب عنه المؤرخون و الكتاب و تعرضوا له و سجلوا التفاصيل عنه، أما الذين كتبوا عن المذهب الحنفي قدموا لنا هذه التفاصيل أو الإشارات لم يعاصروا هذه الفترة إلا في آخرها فمثلا أبو تميم المعروف بأبي العرب توفي في النصف الأول من القرن الرابع الهجري سنة 333 هجري ، و الخشني توفي سنة 361هجري ، والمقدسي توفي سنة 387هجري ، وابن الصغير عاش في القرن الثالث هجري وهؤلاء الأربعة تقريبا هم أقدم من كتبوا على موضوعنا هذا ولكن كتاباتهم عن المذهب الحنفي بإفريقية وبلاد المغرب الإسلامي جاءت أحيانا في ثوب وجيز وأحيانا أخرى عرضا ماعدا بعض الكتابات أو على الأصح بعض الإشارات التي تذكر القيروان والزاب على سبيل المثال والتي يغلب على بعضها الطابع الروائي مثل رواية المقدسي ، كما أن هذه المصادر لم تزودنا بتفاصيل عن رجال المذهب الذين أسهموا من قريب أو بعيد في نشره وتركيزه في بلاد المغرب بعكس المذهب المالكي الذي أطنب المؤرخون وأصحاب الطبقات في إيراد تفاصيل عنه وعن رجاله ومسائله الفقهية وانتشاره لأنه المذهب الذي اعتنقته الأغلبية من سكان المغرب ولا يوجد أي مؤرخ أو كاتب ممن عاصر الفترة أو جاء بعدها حنفي المذهب باستثناء أبو المهلب هيثم صاحب وكتاب أدب القاضي والقضاء ، كما أن المذهب الحنفي في عهد الدولة الأغلبية تمثل في توليه منصب القضاء و صراعه مع المذهب المالكي وهذا ما سنتطرق إليه فيما بعد.

المبحث الرابع :

عوامل انتشار المذهب الحنفي في المغرب :

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار المذهب الحنفي ببلاد المغرب نذكر :

- الطريق الرسمي حيث انتشر المذهب الحنفي في بلاد المغرب كما انتشر في المناطق التي كان يشملها نفوذ الخلافة العباسية باعتباره مذهب الخلافة الرسمي وقد قام في هذا المجال القضاة و رجال الدولة وقادة الجند بدور هام و فعال في عملية نشر المذهب الحنفي وفق مذهب الدولة الرسمي وعن هذه الطريق تسربت آراء الأحناف وانتشر مذهبهم غير أنه لم

يكن فعالا وناجحا لأنه طريق تفرض آراء الأحناف وآراء الحكام على العامة خصوصا في بيئة كبيئة المغرب التي تميزت برفضها لكل من حاول فرض سلطته وآرائه حولها[1].

- البعثات الرسمية حيث كان أمراء بني الأغلب خاصة على عهد إبراهيم بن الأغلب الثاني (261ه -288ه /875م -901م) يرسلون كل سنة بعثة إلى بغداد تكلف بتجديد الولاة للخلافة العباسية وكانت البعثة إلى جانب ذلك تكلف باقتناء نفائس ما يوجد في بغداد وجلب علماء أخصائيين في سائر العلوم و شراء الكتب [2] .

- الرحلة في طلب العلم و الحج فبعد عصر الفتح أخذ طلاب العلم و الحجاج يشدون الرحال إلى المشرق و كان لهؤلاء هدفان أو مقصدان هما: طلب العلم و أداء فريضة الحج لذلك كانوا يقصدون حواضره الكبرى[3].

فالحج ساهم و مازال يساهم في تلاقي الأفكار و انتقالها و المغاربة كانوا ومازالوا يرحلون إلى الحج وينقلون عند عودتهم أخبار الحج و يحاولون الاقتداء بما شاهدوه وهناك ظنا منهم أن ما شهدوه هناك يدخل في أمور الشرع سواء كان ذلك من الشريعة أو من التقاليد [4]كاللباس و التحدث و التأدب ببعض الآداب و الأخذ ببعض السلوكيات و لا شك فإن المذهب الحنفي يوم ذاك قد أخذ هذا الطريق في الانتقال إلى إفريقية و بلاد المغرب الإسلامي[5].

- التنقل بين المذاهب إن الرحالة خصوصا العلماء و تماشيا مع الظروف السياسية و المذهبية كانوا ينتقلون بين مذهب و آخر فيتمذهب و تتمذهب و في الوقت نفسه يأخذون بآراء مذهب آخر خصوصا إذا وجدوا فيه ما يجيب على تساؤلات شرعية و فكرية و

([1])- حسن حسني عبد الوهاب، ورقات عن الحضارة الإسلامية بإفريقية التونسية،ج1، مكتب المنار، تونس، 1972،ص196.

([2])-المرجع نفسه،ص197.

([3])اسماعيل سامعي، دور المذهب الحنفي الحياة الاجتماعية و الثقافية في بلاد المغرب الإسلامي من القرن الثاني هجري إلى الخامس هجري، دارالهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 63.

([4])-علي محمد جمعة، المرجع السابق،ص 155.

([5])-علي محمد جمعة، المرجع السابق،ص 155.

مصلحية فكان بعضهم يتمذهب بمذهب أبي حنيفة إرضاء للحكام و تقربا منهم و بمذهب مالك إرضاء للعامة [1] .

- العادات و التقاليد و كان منطق هذه العادات و التقاليد العراق مصدر قوة التأثير الحضاري في تلك الفترة باعتباره مركز الخلافة و مركز تلاقي الثقافات و اختلاط الأجناس و الشعوب و منبع آراء الأحناف و تعاليم مذهبهم لا سيما أن الأحناف من مصادر و أصول فهمهم العادات و التقاليد[2].

المبحث الخامس :

دعاة المذهب الحنفي في إفريقية :

و من أوائل الذين أدخلوا آراء أبي حنيفة إلى إفريقية منهم عبد الله بن فروخ الفارسي قال أبو العرب عبد الله بن فروخ الفارسي كان من شيوخ أهل إفريقية مسنا ممن رحل في طلب العلم ، فلقي بالمشرق مالك بن أنس وسفيان الثوري وقد لقي أيضا أبا حنيفة ، و كان يكاتب مالكا ، و كان مالك يعرفه ويكاتبه بجواب مسائله ، وكان ثقة في حديثه و كان ابن فروخ قد أراد الخروج على محمد بن مقاتل المكي و كان المكي رجل سوء وهو الذي ضرب البهلول بن راشد ، فوعد ابن فروخ أصحابه أن يوافوه للخروج بباب تونس وذهب ابن فروخ إلى المكان الذي واعدهم فيه فتخلفوا عليه فلم يوافه إلا محمد بن سيوثا و أبو محرز القاضي فرجع و لم يخرج[3].

كان يميل إلى النظر و الإستدلال وتخرج على يديه طلاب كثيرون بالقيروان ، له ديوان يعرف باسمه جمع فيه موسوعاته و تساؤلاته للإمامين أبي حنيفة ومالك وكتاب في الرد على أهل البدع [4] .

([1])- اسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 70.
([2])-حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق،ص 199.
([3])-أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني، المرجع السابق، ص ص 108، 109.
([4])-إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 126.

كما رجع فروخ إلى القيروان بعد رحلته إلى المشرق و لقائه بأبي حنيفة قام بنشر آرائه و مذهبه[1].

- عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة القرشي سمع من الثوري و من كبار الأحناف روى عنه من أهل إفريقية منهم سليمان بن عمران يتهم باستحلاب النبيذ ولي قضاء إفريقية سنة 99هجري/ 718م على عهد الولي إسماعيل بن عبد الله أبي المهاجر دينار الأنصاري [2].
- أسد بن الفرات إن أسد لعزة نفسه أبى أخذ فقه مالك عن وهب بن وهب فرحل إلى المدينة ليأخذ عن مالك نفسه غير أن الحظ لم يحالفه فوجده مريضا و لما طال مقامه نصحه مالك بالرجوع و الأخذ عن وهب فعظم ذلك عليه [3] و سافر إلى العراق و في الكوفة انكب على أخذ فقه و آراء أبي حنيفة عن صاحبه محمد بن الحسن ثم عاد إلى إفريقية و في القيروان أخذ يدرس آراء و فقه أبي حنيفة فاختلف إليه الفتيان و رأوا فروعا حيرتهم و دقائق أعجبتهم و مسائل ما ظنت على أذن ابن أبي وهب و تخرج به الخلق وفشا مذهب أبي حنيفة – رحمه الله – بالمغرب فأضاف دعما إلى جهود سابقيه خصوصا محاولة التنظير له فيما عرف بالأسدية و كان سبب اهتمامه بالمذهب الحنفي هو إعجابه بآراء أبي حنيفة وشدة التنافس العلمي بينه و بين الإمام سحنون فمال أسد إلى نشر آراء الأحناف رغم أنه كان يأخذ بآراء مالك فتكاثر حول الأتباع حتى أن سحنون نفسه أخذ عنه و بذلك فقد ساهم في نشر المذهبين الحنفي و المالكي[4].

(1)- إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 56,
(2)-علي محمد جمعة، المرجع السابق، ص142.
(3)- عياض القاضي، ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج1، مخطوط المكتبة الوطنية، تونس، ص54.
(4)- عياض القاضي، المرجع نفسه، ص 54.

المبحث السادس :

الصراع الحنفي و المالكي :

من المفاوضات الغريبة أن المذهب المالكي عرف أشد قوة له على عهد الدولة الأغلبية على الرغم من أن مذهبها الرسمي هو المذهب الحنفي حيث عرف ازدهارا على ايام محمد بن الأغلب هذا الأخير الذي عاصر خلال حكمه عددا من كبار أئمة المالكية من أهل إفريقية مثل عبد الله بن أبي حسا الحصبي الذي كان يحضر مناظرات أبي محرز و أسد بن الفرات أيام زيادة الله كما شهد حكمه السنوات الأخيرة البهلول بن عمر بن صالح الفقيه الذي سمع من مالك و طبقته و بعد ذلك يكفيه فخرا أنه بعد تخلص من استبداد أخيه أحمد عهد سنة 233ه / 847م بقضاء القيروان إلى إمام المالكية بإفريقية و فقيههم سحنون بن سعيد بعد أن عزل القاضي الحنفي عبد الله بن أبي جواد صهر أسد بن الفرات الذي كان سحنون يكرهه[1].

ويشير المقدسي إلى أن الصراع ظل قائما بين الفريقين إلى أواخر القرن الرابع و في القرن الخامس يقول المقدسي إلى أنهم يعيشون في ألفة عجيبة لا شغب بينهم و لا عصبية فقد أقبلوا على ما يعنيهم وارتفع الغل من قلوبهم[2].

فالعلاقة بين محمد بن سحنون المالكي و بين قاضي القيروان سليمان بن عمران الحنفي سيئة حتى اضطر ابن سحنون إلى أن يستتر و يتوارى أمام مطاردة القاضي وعندما خاف على نفسه اضطر إلى أن يستجير بالأمير محمد الذي أمنه و لقد كانت علاقة ابن سحنون سيئة أيضا بصاحب الصلاة في القيروان أي إمام المسجد الجامع الذي كان من أعوان القاضي و هو ابن أبي الحواجب الذي كان كثير الإذاية لمحمد بن سحنون[3]

([1])- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ دول الأغالبة و الرستميين و بني مدرار و الأدارسة حتى قيام الفاطميين، ج2، المرجع السابق، ص 86.

([2])-المقدسي أحمن التقاسيم في معرفة الأقاليم، المرجع السابق، ص 225.

([3])-سعد زغلول، المرجع السابق،ص 111.

و عندما ضاق ابن سحنون بأعمال صاحب الصلاة التي لا تليق بمثل من هو في منصبه سعى لدى الوزير أحمد بن محمد الخصومي في عزل ابن الحواجب عن الصلاة و تعيين عبد الله بن أحمد بن طالب التميمي قريب أبي الغرانيق بدلا منه ودبر ابن سحنون ذلك التغيير بطريقة فاجأت كلا من سليمان بن عمران و ابن أبي الخواجب[1].

فالصراع بين الحنفية و المالكية كان يدور حول القضاء و الفتوى ، فالاختلاف في الأصول كان في بعض الأمور الفرعية و الشكلية و ليس في الأصول مثلا : رفع الأيدي في الصلاة و قبضها ، فالحنفية تقول بالقبض و رفعها عند تكبيرة الإحرام وضد كل رفع من الركوع ، أما المالكية فلا تقول بذلك ، و القراءة في الصلاة بغير العربية فالحنفية تقول بجوازها بينما المالكية ترى أنها لا تجوز إلا بالعربية و كذلك كان الخلاف حول القنوت في الصبح و الولي في عقد الزواج و خاصة مسألة تحليل النبيذ وهذا الاختلاف في الفتوى كان ذو علاقة بطبعها التنافس الحر والبحث عن الاجتهاد [2] .

أما العلاقة بينهما فيما يخص القضاء فلقد سلك الأحناف طريقا عنيفة إزاء بعض المالكية مستغلين سلطة الدولة في فرض آرائهم و أفكارهم من ذلك ما فعله ابن الجواد القاضي الكوفي حيث جاء في الكتب التي ترجمت له أن ابن أبي الجواد القاضي الحنفي لزيادة الله الأغلب كان ألد أعداء الإمام سحنون دبر له المكائد الكثيرة وجاهره بالعداوة وهو من ناحية أخرى قد عتا في حكمه و ظلم الناس وأحدث شغبا كبيرا في مدة ولايته للقضاء و كان الإمام سحنون يكرهه لفعله الأثيم و سلوكه الذميم[3].

([1])- سعد زغلول، المرجع السابق، ص111

([2])- اسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص53 ، 54 .

([3])- ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس و المغرب، تحقيق : كولان . لفيروفنسال، ج1 ، دار الثقافة، بيروت1967، ص 109.

ويتمنى أن يراه بين يدي قاض يقتص منه ويحاسبه على ما يفعل حسابا عسيرا ولما ولي بن الأغلب الحكم عزل ابن أبي الجواد فقال له سحنون : " أيها الأمير أحسن الله جزاءك ، فقد عزلت فلاعون هذه الأمة و جبارها و ظالمها "[1].

فالصراع كان بين ثلاثة مسائل أولها القول بخلق القرآن وأخذ الناس عليه وهو ناشئ عن افتحال الأمراء وقضاتهم الأحناف لمذهب الاعتزال حيث كان ابن أبي الجواد أصلب وأقصاهم على سحنون ففر سحنون واحتمى بالشيخ عبد الرحيم الزاهد فوجه إليه الأمير من أتى به وأجلسه للمناظرة بعد أن جمع له قواعده و قاضيه ابن أبي الجواد وغيرهم و سألهم عن القرآن ، فقال سحنون : أما شيء أبتدئه من نفسي فلا ولكن سمعت ممن تعلمت منه وأخذت عنه كلهم يقولون : " القرآن كلام الله غير مخلوق " فقال ابن أبي الجواد : " كفر ، فاقتله ودمه في عنقي "[2].

ثاني أسباب الصراع هي تحليل النبيذ من طرف الأحناف وهو المحرم تحريما قطيعا لا شبهة فيه لدى المالكية ونال فقهاء المالكية التعذيب و التشريد و القتل لرفضهم القول بذلك و لتزمهم عنه و قاوموا القائلين بذلك وناظروهم كما ألف ، بعضهم الكتب في الرد عليهم فأسد بن الفرات ناظر زميله في القضاء أبا محرز الذي يذهب إلى تحليله وأقحم في مناظرتها ابن أبي حسان البحصبي إقحاما فتمنع من الإدلاء برأيه أولا ثم خاضها بأسلوب طريف أبان فيه ما ينجر عن شرب الخمر من ويلات في ميداني الأخلاق و الاجتماع[3].

وفي هذا حدث فرات قال: سمعت أن أبي حسان يقول: دخلت على زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب فأصبته جالسا وعنده أبو محرز وأسد يتناظران في النَبيذ المسكر وأبو محرز يذهب إلى تحليله وأسد يذهب إلى تحريمه فلما جلست قال لي زيادة الله: ما تقول يا أبا محمد ؟ فقلت له: قد علمت سوء رأيي فيه، وقاضياك يتناظران بين يديك فقال: ناظرني أنت ودعهما

(1)- ابن عذارى المراكشي، المرجع السابق، ص 109.
(2)-محمد الطالبي، تراجم أغلبية، المطبعة الرسمية، تونس، 1968، ص 111.
(3)- عبد العزيز المجدوب، الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، تقديم : علي الشابي، الدار التونسية للنشر، ط2، 1985، ص 68.

ثم قال لهما: أسكتا، ثم قال لي: ما تقول أنت؟ فقلت: أصلح الله الأمير، كم دية العقل؟ قال لي: وما هذا مما نحن فيه ؟ فقلت جوابك ينتظم سؤالي : فقال دية العقل ألف دينار..." [1].

أما الأمر الثالث فهو العمل بالربا أو غض النظر عن التعامل به من قبل أولى الأمر وكان لهذا التأثير السيء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[2] و رغم أن المذهب المالكي قد عرف قوة على عهد الأغالبة إلا أنه دفع ثمن هذه العزة غاليا بعد أن أصبحت السيطرة في العصر العبيدي للأحناف و الشيعة لأن المذهب الحنفي عرف أشد قوته على عهد الفاطميين[3].

حيث تولى الحنفي المتعصب ابن عبدون القضاء لإبراهيم بن الأغلب اضطهد المالكية و ورعهم وقتل الكثير منهم وامتحن على يديه ابن معتب إذ أدخل رجليه في فلقة وضربهما حتى أدماهما ودبر إلى عبد الله بن أحمد بن طالب من سقاه سما وقتل جماعة من بينهم إبراهيم بن المدني وأحمد بن عبدون القصار[4]، وبلغ من اشتهار هذا القاضي بالعنف وتعقب المالكية أن إبراهيم بن الأغلب كان يتوعد به إذ قال لعيسى بن مسكين تلميذ سحنون: " إن لم تل القضاء لأولين ابن عبدون يظهر البدع ويهين السنة "[5].

لكن المالكية لم تستسلم لسلطته و ظلمه بل جدوا في القضاء عليه إلى أن تمكن كبيرهم حمديس القطان من الإيقاع به لدى بني الأغلب فعزلوه و العداوة بين هؤلاء و أولئك كانت تتناول كل شيء فالبيت الذي بناه سحنون بالجامع للقضاء به لم يسلم هو أيضا فكان إذا ولي عراقي هدمه وإذا ولي مدني بناه من جديد وظل الصراع قائما إلى أواخر القرن الرابع الهجري[6].

([1])- عياض القاضي، المدارك، المصدر السابق، ص 385.
([2])- المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان و إفريقية، تحقيق: حسين مؤنس، ج1، مكتبة النهضة المصرية، 1951، ص 203.
([3])-المصدر نفسه، ص 203.
([4])-إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 303.
([5])-أبو العرب بن تميم، المرجع السابق،ص 16.
([6])-أبو العرب بن تميم، المرجع السابق، ص 17.

المبحث السابع :

أسباب زوال المذهب الحنفي بعد الدولة الأغلبية :

1) إن اعتدال المذهب المالكي عموما وتعامل فقهائه المغربيين بمرونة مع الأعراف المحلية العديدة التي لا تخالف أصول الشريعة أتاح للفقه المالكي أن يحظى بشعبية حقيقية[1].

2) إن المذهب الحنفي كان مذهب السلطة مذهب الخلافة العباسية حيث ظهروا لانتحال الأمراء ومن والاهم من ذوي السلطان مذهبهم فأضحى المذهب الحنفي مذهب السلطة والنخبة فاختاروه لما وجدوا في أصحابه من تساهل في استصدار الأحكام وتيسير الفتوى وعمل بالرخص وفي كل ذلك ما يبرر ميلهم إلى الانحراف و اللهو بل إلى ظلم الرعية بوجه من الوجوه على عكس المذهب المالكي الذي كان مذهب الأمة وعامة الشعب[2].

3) تساهل وقول المذهب الحنفي بخلق القرآن و تحليل مسألة شرب النبيذ والعمل بالربا على عكس المذهب المالكي الذي قال بأن القرآن كلام الله وليس مخلوق كما أنه حرم شرب النبيذ و التعامل بالربا[3].

4) إن المذهب الحنفي انتشر في المناطق التي يشملها النفوذ العباسي باعتباره المذهب الرسمي للدولة غير أنه لم يكن ناجعا و فعالا لأنه كان يفرض آراء الأحناف و آراء الحكام على العامة خصوصا في بيئة كبيئة المغرب التي تميزت برفضها لكل من حاول فرض سلطته و آرائه عليها[4].

5) سقوط الدولة الأغلبية في يد الإسماعيليين الشيعة أدى إلى انهيار البناء الفقهي الحنفي و لم يبقى من أوفياء له في نهاية القرن الخامس الهجري إلا أهل تهوده (سيدي عقبة)[5].

([1])-إبراهيم خركات، المرجع السابق، ص132.
([2])- عبد العزيز المجدوب، المرجع السابق، ص 68.
([3])-محمد الطالبي، المرجع السابق، ص 111.
([4])-حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 196,
([5])- علاوة عمارة،دراسات في التاريخ الوسيط الجزائر و المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص 25.

خاتمة

خـاتمـــة

نستخلص من خلال ما ورد في البحث ما يلي:

1- انتشار المذاهب السنية في بلاد المغرب الإسلامي ألا و هي المذهب المالكي و الحنفي و الشافعي و التي تجسدت في جهود فقهائها لنشر تعاليم هذه المذاهب.

2- أن المذهب المالكي هو المذهب الذي كان سائدا في بلاد المغرب الإسلامي على خلاف المذاهب الأخرى و ذلك راجع إلى عدة عوامل ساعدت على ترسيخ هذا المذهب أولها أنه كان مذهب العامة من حيث مرونته و تعامل فقهائه وفقا للأعراف المحلية التي لا تخالف أصول الشريعة و العقيدة الإسلامية، ضف إلى ذلك أن سكان المغرب اختاروا هذا المذهب عن اقتناع فكري و حبا في إمام دار الهجرة العالم الفقيه مالك بن أنس رضي الله عنه بالإضافة إلى دور سحنون و علي بن زياد و يحي الليثي في تشكيل النواة الأولى و الأساسية للجماعة المالكية في إفريقية و غيرها من الأسباب العديدة.

3- أما المذهب الحنفي فلقد كان انتشاره بصورة محدودة و مؤقتة حيث أنه زال بزوال الدولة الأغلبية بعد أن سقطت في يد الفاطميين فهذا المذهب كان مذهب النخبة و السلطة مذهب الخلافة العباسية و هذا ما جعله لا يدوم طويلا فقد امتاز بالتسيير في الفتوى و في استصدار الأحكام و هذا ما جعل الدولة العباسية تبرر ميل سلاطينها للهو و الانحراف إلى جانب الظلم الذي عرفته الرعية في ظل هذا المذهب خاصة المالكيين، ضف إلى ذلك تساهله بقول خلق القرآن و تحليل النبيذ و العمل بالربا.

4- إن المذهب الشافعي لم يكن له انتشار و صدى في بلاد المغرب الإسلامي و ذلك بوصفه بأنه قد خالف مالك بن أنس رضي الله عنه بعد أن تعلم و تتلمذ على يديه فلم يعترفوا به خاصة المالكيين و بذلك كان الانتشار للمذهبين المالكي بشكل كبير و المذهب الحنفي بصورة محدودة.

5- ازدهار الحياة العلمية و الثقافية و ذلك نتيجة للصراع الذي كان يحتدم بين هذه المذاهب من خلال مناظراتهم الفكرية التي كانوا يلقونها خاصة في عهد الدولة الأغلبية بين المذهب المالكي و الحنفي.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أ. المصادر

1. ابن عذارى أبو العباس محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس و المغرب، تحقيق: ج، س كولان، الجزء الأول، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1967م.
2. أبو بكر عبد الله بن أبي عبد الله المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان و إفريقية، تحقيق : حسين مؤنس، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، 1951م.
3. أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني، طبقات علماء إفريقية و تونس، تقديم و تحقيق : علي الشابي، الدار التونسية للنشر، تونس، الطبعة الثانية، 1985م.
4. أبو الفرج محمد بن إسحاق بن النديم، الفهرست، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1348هـ.
5. أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، الجزء الاول، دار التراث العربي.
6. أبي عبد الله حسين بن علي الصميري، اخبار ابي حنيفة و أصحابه، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1976م.
7. أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ديوان الإمام الشافعي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
8. المقدسي محمد بن طاهر، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق و نشر: شالز بكلات، الجزائر، 1950م.
9. المقري الجد التلمساني، السنن المبين في كلام سيد المرسلين، شرح : الشيخ باي الكنتي، تحقيق: يحي ولد سيدي أحمد، الجزء الأول: دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر، 2011م.
10. عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار المعارف، تونس، 1991م.
11. عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله الأنصاري الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، الجزء الثالث، المطبعة العربية التونسية، تونس، 1320هـ.
12. عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، الجزء الاول، مخطوط المكتبة الوطنية، تونس.

13. محمد بن الحارث بن أسد الخشني، طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
14. يحي بن يحي الليثي، الموطأ للإمام مالك بن أنس –ض-، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2004م.

ب. المراجع :

1. إبراهيم حركات، مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلم ىً القرن 9هـ/15م، الجزء الثاني، الشرعيات و العقائد.
2. أحمد الشريف الأطرش السنوسي، مالك بن انس و مدرسة المدنية، دار البصائر، الجزائر، 2009م.
3. أحمد تيمور باشا، نظرية تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، الطبعة الأولى، 2001م.
4. إسماعيل راجي الفاروقي، أطلس الحضارة الإسلامية، ترجمة : عبد الواحد لؤلؤة، مراجعة: رياض نور الدين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1998م.
5. إسماعيل سامعي، دراسات و بحوث مغربية، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008م.
6. إسماعيل سامعي، المذهب الحنفي في إفريقية و بلاد المغرب الإسلامي، من القرن 2هـ إلى القرن 4هـ، الجزائر، 1990م.
7. إسماعيل سامعي، دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية و الثقافية في بلاد المغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى الخامس الهجري (8هـ–11م).
8. أكرم يوسف عمر القواسمي، المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، دار النفائس، الطبعة الثانية، 2008م.
9. الفردبل، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم، ترجمة، عبد الرحمان بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1987م.

10. الموفق بن أحمد المكي، مناقب أبي حنيفة، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1981م.
11. بروفنسال ليفي، حضارة العرب في الأندلس، ترجمة : ذوقان قرقوط، دار مكتبة الحياة، بيروت.
12. حسن حسني عبد الوهاب، ورقات عن الحضارة الإسلامية بإفريقية التونسية، الجزء الأول، مكتبة المنار، تونس، 1972م.
13. سامي بن عبد الله بن أحمد المغلوث،أطلس الأديان، شركة متكبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2007م.
14. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، الجزء الرابع، المرابطون صنهاجة الصحراء الملثمون في المغرب و السودان و الأندلس، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 1995م.
15. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ دول الأغالبة و الرستميين، و بني مدرار مدرار و الأدارسة حتى قيام الفاطميين، الجزء الثاني، منشاة المعارف جلال جزي و شركاؤه، الإسكندرية، 1978م.
16. طالب عبد الرحمن، السنة عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1984م.
17. عبد العزيز مجدوب، الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، تقديم، علي الشابي، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثانية، 1985م.
18. عبد القادر درقلاتي، الدولة الإسلامية في الأندلس من الميلاد إلى السقوط، دار الأصالة، بئر التوتة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010م.
19. عبد القادر صالح، العقائد و الأديان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006م.
20. علاوة عمارة، دراسات في التاريخ الوسيط الجزائر و الغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008م.

21. علي جمعة محمد، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2004م.
22. فؤاد جميعان، مآثر العرب العلمية أساسا حضارة الغرب، دار الفارس، الطبعة الأولى، 2001م.
23. محمد إبراهيم علي، إصطلاح المذهب عند المالكية، سلسلة الدراسات الاصولية، دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي.
24. محمد أبو زهرة، أبو حنيفة، حياته و عصره و آراؤه الفقهية، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية.
25. محمد الروكي، المغرب مالكي لماذا؟ منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، الرباط، المملكة المغربية، 2003م.
26. محمد الطالبي، تراجم أغلبية، المطبعة الرستمية، تونس، 1968م.
27. محمد يوسف موسى، أبو حنيفة، مكتبة النهضة المصرية.
28. موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية من تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري 11م، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979م.
29. يوسف أحمد محمد البدوي، مدخل الفقه الإسلامي و أصوله، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م.

ج. الموسوعات:

1. موسوعة الأديان في العالم، المذاهب في الفقه الإسلامي، الطبعة الأصلية، 2000م.

د. المجلات:

1. قادة بن علي و آخرون، مجلة الثقافة الإسلامية، مجلة ثقافية نصف سنوية، العدد01، مديرية الثقافة الإسلامية، 2005م.

الفهـــرس

مقدمـــــة ..... أ

الفصل الأول : المذهب المالكي في بلاد المغرب الإسلامي

- المبحث الأول: التعريف بالمذهب المالكي و أماكن انتشاره..... 01
- المبحث الثاني: التعريف بالإمام مالك بن انس –ض- 06
- المبحث الثالث : عوامل انتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب..... 12
- المبحث الرابع : فقهاء المذهب المالكي ببلاد المغرب..... 14
- المبحث الخامس: المذهب المالكي في عهد الدولة الأغلبية و صراعهم مع الحنفية..... 19
- المبحث السادس: المالكية في عهد الدولة الفاطمية..... 22

الفصل الثاني: المذهب الشافعي في بلاد المغرب الإسلامي

- المبحث الأول: التعريف بالمذهب الشافعي..... 26
- المبحث الثاني: أطوار المذهب الشافعي..... 26
- المبحث الثالث: أماكن انتشار المذهب الشافعي..... 27
- المبحث الرابع: أسس المذهب الشافعي..... 29
- المبحث الخامس: الإمام الشافعي نسبه و مولده..... 30
- المبحث السادس: رحلات الشافعي و دعوته لمذهبه و أهم تصانيفه..... 31
- المبحث السابع: انتشار المذهب الشافعي بالمغرب و موقف المذاهب الأخرى منه..... 33

الفصل الثالث: المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي

- المبحث الأول: التعريف بالمذهب الحنفي..... 37
- المبحث الثاني: التعريف بالامام أبو حنيفة و أهم رجاله..... 38
- المبحث الثالث: انتشار المذهب الحنفي في بلاد المغرب عهد الاغالبة..... 42
- المبحث الرابع: عوامل انتشار المذهب الحنفي في المغرب..... 43
- المبحث الخامس: دعاة المذهب الحنفي في إفريقية 45
- المبحث السادس: الصراع الحنفي و المالكي..... 47
- المبحث السابع: أسباب زوال المذهب الحنفي بعد الدولة الأغلبية..... 51

خاتمـــة..... د